أثر إرادة اللّه تعالى على أفعال الإنسان بين الجبر والاختيار

إعداد

د / غادة رمضان إمبابي رمضان

قسم العقيدة والفلسفة ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج، جامعة الأزهر

أثر إرادة الله على أفعال الإنسان بين الجبر والاختيار

غاده رمضان امبابي رمضان

قسم العقيدة والفلسفة، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الأزهر فرع سوهاج ، مصر .

البريد الالكتروني : Gadaramadan.79@azhar.edu.eg

الملخص:

لقد اختلف الناس قديمًا وحديثًا في مسألة أفعال العباد، فمنهم من أنكر على الإنسان حريته وإرادته ، وجعله مسيرًا ، لا فارق أفعاله في هذا بين الإنسان أو الحيوان أو النبات والجماد ومنهم من أثبت للإنسان إرادة، وجعله قادرًا على ، محدثًا لتصرفاته بل خالقًا لكل ما يصدر عنه من فعل، لأنه لا يمكن أن يمدح الإنسان، أو يذم أو يثاب، أو يعاقب، إلا على ما قدمت يداه . ومن هنا ظهرت المشكلة، واتسع نطاق الجدال والنقاش حينما تكونت الفِرَق الكلامية الكبيرة .وسنحاول من خلال هذا البحث عرض المذاهب الكلامية كالجبرية، والمعتزلة، والأشاعرة، وبيان أقوالهم ومناقشة أدلتهم وبيان ما فيها من حيث القبول، والوقوف على المذهب الحق في هذه القضية حسب المعايير التي وضعها الشرع .

الكلمات المفتاحية : أثر، إرادة الله ، أفعال الإنسان، الجبر، الاختيار.

The effect of God's will on human actions between force and choice

Ghada Ramadan Mbabbi Ramadan

Department of Creed and Philosophy ، College of Islamic and Arabic Studies for Girls ، Al-Azhar University Sohag ، Egypt.

Email: Gadaramadan.79@azhar.edu.eg

Abstract:

People have differed, ancient and modern, on the issue of the actions of people, some of them deny man his freedom and will, and make him a path, there is no difference in this between man, animal, plant and inanimate.And among them are those who affirmed a person's will and made him capable of his actions, creating his actions, rather a creator of all his actions, because it is not possible for a person to praise, slander, be rewarded, or punish, except for what his hands have submitted.Hence the problem arose, and the scope of controversy and discussion expanded when the large verbal teams formed.And we will try, through this research, to present the theological schools of thought such as Jabriya, Mu'tazila, and Ash'ari, explain their sayings, discuss their evidence and explain what is in them in terms of acceptance, and stand on the true doctrine in this issue according to the criteria set by Sharia.

Keywords: Impact , God's Will , Human Actions , Reparation , Choice.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره، ونتوب إليه ونؤمن به ونتوكل عليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك، ولاند ولا شبيه له، لا خالق غيره ولا معبود سواه ، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله، وصفيه وخليله وخيرته من خلقه وأمينه على وحيه، والسفير بينه وبين عباده، بعثه الله بشريعة محكمة، وسنة سمحة، تضمن للناس إذا ساروا على هديها حققوا ما يبتغون من عز الدنيا وسعادة الآخرة، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد.

فإن قضية الجبر والاختيار من القضايا التي دار حولها الجدل الكثير، والتي شغلت الفكر الإنساني في مختلف العصور، وذلك لأننا في كل لحظة نرى أشياء توجد وأخرى تعدم، بعضها له علاقة باختيار الإنسان ومشيئته وبعضها لا دخل للإنسان فيها ولا اختيار. فمن الذي أوجد هذه الأشياء ومن أعدمها؟

أما الأعمال التي ليس فيها دخل ولا اختيار، سواء أكانت متعلقة به كأفعاله الاضطرارية مثل حركة المرتعش ونبضات القلب والدورة الدموية أم غير متعلقة به كحركات الأجرام السماوية وهطول الأمطار، واختلاف الليل والنهار، فقد اتفق جميع العلماء والباحثين على أنها من فعل الله ولا تكليف للإنسان بشئ منها، لأنها ليست في حدود قدرته ولا تخضع لإرادته.

أما الأفعال التي تجري على يدي الإنسان وتخضع لتفكيره وإرادته فهي محط البحث، لأنها أساس التكليف، وبها يمدح الإنسان أو يذم وعليها

يحاسب فيثاب أو يعاقب.

وفي هذا المعني يقول الإمام عبدالحليم محمود رحمه الله: إن مسألة الجبر والاختيار أو أفعال العباد، قد شغلت الفكر الإنساني منذ القدم وإذا ثيرت في أي وسط فإنها تقسمه إلي قسمين يتولى أحدهما بالجبر والآخر بالاختيار.[1]

من هذا المنطق وجدت الفرق والمذاهب الكلامية سبيلها إلي الإدلاء برأيها في هذه القضية، وحاولت كل فرقة أن تنتصر لرأيها، وأن تدعم موقفها بالأدلة النقلية والعقلية.

وقد يسأل سائل عن الأسباب التي أدت إلى اختلاف الناس قديما وحديثا في مشكلة أفعال العباد حتى اتسع نطاق الجدل والنقاش فتكونت الفرق والمذاهب؟

وللإجابة على هذا السؤال تقول: مما لا شك فيه أن هناك أسباب أدت إلى الاختلاف الشديد حول هذه القضية، ومنشأ الخلاف بين الفرق يدور علي أمرين.

الأول: تعارض الأدلة السمعية من الكتاب والسنة في ظاهرها.

الثاني: تعارض الأدلة العقلية.

أما تعارض الأدلة في الكتاب، فإننا نجد في القرآن الكريم آيات كثيرة يفهم من ظاهرها أن الإنسان له قدرة وإرادة خاصة تؤهلانه لأن يخلق أفعاله الاختيارية، من ذلك قول الله تعالي: " ﴿ وَقُلِ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡۖ فَمَن

([1]) الإسلام والعقل د/ عبدالحليم محمود، صـــ١٣٦، ط دار الكتب الحديثة ١٩٧٣م.

شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ ﴾.(١)

وقوله : ﴿ وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ٣٩ وَأَنَّ سَعۡيَهُۥ سَوۡفَ يُرَىٰ ٤٠ ثُمَّ يُجۡزَىٰهُ ٱلۡجَزَآءَ ٱلۡأَوۡفَىٰ ٤١ ﴾ "(٢)

وقوله : ﴿ فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ٧ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ ٨ ﴾.(٣)

وغيرها الكثير من الآيات، والمعني الذي تدور حوله هذه الآيات هو: مسئولية الإنسان عن أفعاله الاختيارية، وهو أساس التشريع كلها، إذ لا معني للتكليف إلا بوجود هذه الحرية والمسئولية.

وإلى جانب ما سبق نجد أيضا في القرآن الكريم آيات كثيرة تدل على أن الإنسان مجبور، وأن كل شئ قد قدر عليه، من هذه الآيات قوله تعالي:﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ﴾ (٤)

ومنها قوله " ﴿ وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰۚ ﴾ (٥) .

ومنها قوله تعالي" ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ﴾ (٦)

---

(١) سورة الكهف من الآية ٢٩ .

(٢) سورة النجم الآيات ٣٩-٤١.

(٣) سورة الزلزلة الآيات ٧- ٨.

(٤) سورة الصافات الآية ٩٦.

(٥) سورة الأنفال من الآية ١٧.

(٦) سورة الحديدة الآية ٢٢.

من أجل هذا كله وجدت في نفسي رغبة شديدة للكتابة في هذا الموضوع وقد استخرت الله عز وجل، وجعلت عنوان البحث :

"أثر إرادة الله تعالي على أفعال الإنسان بين الجبر والاختيار" :

ولقد دفعني إلى الكتابة في هذا الموضوع عدة أسباب نذكرها فيما يلي :

أسباب اختيار الموضوع:

١ – تعتبر دراسة مشكلة الجبر والاختيار، من الدراسات التي تتصل بالتراث الفكري الديني، والتي تختص بأمور العقيدة، وهي من أعقد المسائل، وهي قضية عامة لا تتقيد بزمن، وحتى الآن لم يصل العلماء فيها إلي القول الفصل، ومن هنا دعت الحاجة إلى بحثها ومناقشتها.

٢ – أردت الوصول إلى الحق والصواب في هذه المسألة، وذلك من خلال عرض آراء المذاهب الكلامية فيها، وأخذ الصالح منها في فكره ومنهجه المعتدل في رأيه والمتوافق مع كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

٣ – معرفة أوجه الاتفاق والاختلاف بين الفرق الكلامية في هذه المسألة، وذلك للوقوف على مدى الاختلاف بينها هل هو جوهري لا يمكن معه الالتقاء، أم هو خلاف شكلي يمكن معه التوافق ، وحل هذه الإشكاليات بالطرق المقبولة.

٤ – حاولت قدر جهدي أن أجد إجابات مقنعة، وحلول شافية لمثل هذه القضايا، وفقا لمنهج علمي منضبط، وسيراً علي قواعد سليمة، وانطلاقا من فكر عقدي صحيح.

٥ – تعتبر قضية الفعل الإنساني من القضايا التي اهتم بها علماء الإسلام في القديم والحديث، ولا تزال محل اهتمامهم، فأردت أن أدلي بدلوي في هذه القضية، آملة أن أضيف إلى المكتبة الإسلامية ما يقدم النفع والفائدة، راجية من الله تعالى القبول.

المنهج المتبع في البحث:

اتبعت في هذا البحث مناهج متعددة، تبعا لظروف البحث، وتتمثل هذه المناهج فيما يلي :

١ – المنهج الوصفي: ويتمثل ذلك في الاعتماد على نقل المذاهب وأدلتها من كتب أصحابها وكما هي بدون تدخل.

٢ – المنهج التحليلي النقدي: وذلك من خلال التعليق على هذه المذاهب وتحليل الأفكار وبيان وجه الخطأ والصواب فيها.

٣ – المنهج المقارن، ويتمثل هذا في عرض أوجه الاتفاق والاختلاف بين المذاهب، وذلك للوقوف علي القدر المشترك بينها إن وجد.

مكونات الدراسة:

اقتضت طبيعة البحث أن تشتمل على مقدمة، وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة.

المقدمة : تناولت فيها أسباب اختيار الموضوع، ومنهج البحث، والخطة التي سار عليها البحث.

التمهيد وقد تضمن الحديث عن:

١ – تعريف الإرادة .

٢ – تعريف أفعال العباد عند علماء الكلام.

٣ – تعريف الجبر .

أما عن المباحث فجاء فيها ما يلي :

المبحث الأول : مذهب الجبرية .

المبحث الثاني مذهب القدرية ، ويندرج تحته مطلبين:

المطلب الأول : مذهب القدرية الخالصة . .

المطلب الثاني : مذهب القدرية الثانية " المعتزلة " .

المبحث الثالث : مذهب الأشاعرة.

الخاتمة : فقد اشتملت على أهم النتائج التي توصل إليها الباحث .

هذا ولقد بذلت في هذا البحث قصارى جهدي حتى يخرج في صورة لائقة بالبحث العلمي ،فإن كنت قد وفقت فلله الحمد والمنة ،وإن كان غير ذلك فحسبي أنني قد اجتهدت ،وأنا بشر أخطئ وأصيب وعذري أنني بذلت أقصى ما في وسعي ،ولم آل جاهدا في العمل في هذا البحث ،فلا كمال إلا لله تعالى ،ولا عصمة إلا لأنبيائه عليهم الصلاة والسلام .

وأرجو أن يكون عملي هذا مقبولا عند الله تعالى إنه سميع قريب ﴿ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ [1] .

الباحثة

غادة رمضان امبابي

([1]) سورة هود الآية رقم ٨٨.

التمهيد

ويشتمل علي:

أ - تعريف الإرادة في اللغة.

مشتقة من الرود بمعني الطلب، والإرادة المشيئة، وأراد الشيء شاءه وراودته، والإرادة تكون محبة وغير محبة.(١)

وجاء في لسان العرب: وأردته بكل ريدة أي بكل نوع من أنواع الإرادة وأراده على الشيء كأداره، والرَّود المهلة في الشئ وقالوا رويداً أي مهلاً.(٢)

وقيل: "هي قوة يقصد بها الشئ دون الشيء"(٣)

ووردت بمعنى الأمر في قوله تعالي :﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ ﴾ (٤)

وأما الإرادة في قوله تعالي: ﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ ﴾(٥)، فالإرادة هي إرادة مجازية، لأن الإرادة من صفات العقلاء

---

(١) تاج العروس من جواهر القاموس- محمد بن مرتضي الزبيدي ١٢٢/٨ – الناشر: دار الهداية – القاهرة.

(٢) لسان العرب – جمال الدين بن منظور الأنصاري ٣/ ١٨٩ – الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ – الناشر: دار صادر – بيروت.

(٣) مفاتيح العلوم – محمد بن أحمد الخوارزمي- تحقيق: ابراهيم الأنباري – الطبعة الثانية، ص١٦١ – الناشر- دار الكتاب العربي- بيروت.

(٤) سورة البقرة من الآية ١٨٥.

(٥) سورة الكهف من الآية ٧٧.

واسنادها إلي الجدار استعارة ومجاز.[١]

والإرادة قد تكون مضمرة لا ظاهرة، والطلب لا يكون إلا لما بدا بفعل أو قول.[٢]

ب - تعريف الإرادة في الاصطلاح:

جاء في التعريفات للجرجاني : " الإرادة صفة توجب للحي حالا يقع منه الفعل على وجه دون وجه، وفي الحقيقة هي مالا يتعلق دائما إلا بالمعدوم فإنها صفة تخصص أمرا لحصوله ووجوده كما في قوله تعالى:﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [٣]

وقيل الإرادة: هي ميل يعقب اعتقاد النفع.

وقيل هي: مطالبة القلب غذاء الروح من طيب النفس.

وقيل الإرادة: حجب النفس عن مرادتها والإقبال على أوامر الله تعالى والرضا.[٤]

وجاء في المعجم الفلسفي: هي الميل الحامل على إيقاع الفعل وإيجاده وتجامعه، وإن تقدمت عليها بالذات، أو هي القوة التي هي مبدأ

---

(١) أساس البلاغة – جارالله محمود الزمخشري – تحقيق: محمد باسل عيون السود ، ص٢٥٧– الطبعة الأولي ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م، الناشر – دار الكتب العلمية ، بيروت.

(٢) تاج العروس ٨ / ٢٢٢ .

(٣) سورة يس الآية ٨٢ .

(٤) التعريفات – علي بن محمد الجرجاني– ص١٦– الطبعة الأولي ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، الناشر– دار الكتب العلمية – بيروت.

النزوع وتكون قبل الفعل... وقيل هي معنى ينافي الكراهة والاضطرار فيكون الموصوف بها مختارا فيما يفعله. والإرادة إذا استعملت في الله تعالى يراد بها المنتهي، وهو الحكم دون المبدأ، فإنه تعالى غني عن النزوع به وليست إرادته صفة زائدة على ذاته كإرادتنا.....، وإرادة الله تعالى قديمة وتوجب المراد، وإرادة الشر حادثة ولا توجب الفعل.[١]

والإرادة عند الصوفية:

هي أن يعتقد الإنسان الشيء ثم يعزم عليه، ثم يريده وللإرادة الحادثة تسعة مظاهر فالإنسان يجذب إلى الشيء ويسمي ميلا فإذا قوي ودام سمي ولعا، ثم إذا اشتد وزاد، فهو الصبابة، ثم ازداد فهو الوجد، فإذا تمكن سمي شغفا، ثم إذا استحكم سمي هوى، فإذا استولى على الجسد فهو الغرام، ثم الحب فإذا هاج حتى يفني المحب فهو الود، ثم إذا طفح ، سمي عشقا .[٢]

ج - تعريف الإرادة عند علماء الكلام.

١ - تعريف الإرادة الإلهية عند أهل السنة:

قيل في تعريفها " هي صفة أزلية من صفات الله تعالي – زائدة على الذات وقائمة بها– شأنها تخصص أحد طرفي الإمكان – من الفعل أو الترك– بالوقوع مع استواء نسبة القدرة إلى جميع الممكنات ولولا الإرادة

---

(١) المعجم الفلسفي– د/ عبدالمنعم الحفني– ص ١٥ – الطبعة الأولي– ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م– الناشر : الدار الشرقية.

(٢) أصول التصوف الاسلامي – يحي هاشم حسن– ص٦٠ – طبعة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٣م– الناشر : مطبعة السلام القاهرة.

لما كان وقت وجوده أولى من وقت آخر، ولا كمية ولا كيفية أولى مما سواها والقدرة غير الارادة من حيث إن نسبة القدرة إلى طرفي الإمكان على السواء أما الإرادة فهي التي تخصص أحد هذين الطرفين وترجحه على الآخر" [١]

وقد ذكر الشيخ عبدالقادر السنندجي" أن الإرادة صفة وجودية أزلية قائمة بذاته تعالى يخصص بها الممكنات ببعض ما يجوز عليها من الأمور المتقابلة والإرادة والمشيئة بمعنى واحد"[٢]

ويعرفها الرازي " بقوله" مفهوم الإرادة بكونها صفة تقتضي ترجيح أحد طرفي الممكن على الآخر من غير وجوب ومن غير تكوين"[٣]

ويعرفها الآمدي بقوله: "عبارة عن معني من شأنه أن يتخصص به كل واحد من الحائزين بدلا عن الآخر، وما لا يكون كذلك فغير خارج عن القصد، والتمني، والشهوة، والميل، والعزم، وليس إرادة على التحقيق" [٤]

---

(١) شرح الفقه الأكبر- القاري علي السلطان – تحقيق مروان الشعار- ص ٥٩- الطبعة الأولي ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م، الكليات أبو البقاء الكفوي- ص ٧٤- الطبعة الثانية ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م- الناشر – مؤسسة الرسالة- بيروت.

(٢) تقريب المرام – الشيخ عبدالقادر بن محمد السنندجي في شرح تهذيب الكلام للإمام التفتازاني- ٢٢٨/١ طبعة ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

(٣) المطالب العالية من العلم الإلهي- الامام فخر الدين الرازي- تحقيق أحمد حجازي- ٣/ ١٧٥- الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧مـ / الناشر دار الكتاب العربي – بيروت.

(٤) أبكار الأفكار في أصول الدين / الإمام سيف الدين الآمدي ، ج٢، ص٤٦٣، تحقيق أحمد محمد المهدي – طبعة ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م / الناشر: دار الكتب

ويعرفها الإمام الغزالي بقوله : " إرادته قائمة بذاته في جملة صفاته، لم يزل كذلك موصوفا بها مريدا في أذله لوجود الاشياء في أوقاتها التي قدرها فوجدت في أوقاتها كما أراده في أذله من غير تقدم، ولا تأخر ولا تبدل ولا تغير في علمه وإرادته.(١)

وعرفها سعد الدين التفتازاني بقوله: هي صفة بها يرجح الفاعل أحد مقدوريه من الفعل أو الترك لا يفيد مغايرتها للاعتقاد والميل، ولا لزوم لكون متعلق كل من الإرادة والكراهة قد يكون إرادة وكراهة.(٢)

٢ - تعريف الإرادة الالهية عند المعتزلة.

لقد اختلفت آراؤهم في تفسيرها وجمهورهم على أن إرادة الله تعالي صفة من صفات فعله وأن الله تعالى مريد على الحقيقة بإرادة حادثة لا في محل وليست قديمة.(٣)

وعرفها أبو الهذيل العلاف بقوله:

" هي الذات ، والذات هي الإرادة وإرادة الله تعالى غير المراد، فإرادته لما خلقة هي خلقه له، وهي معه، وخلق الشئ عنده غير الشئ ،

والوثائق القومية بالقاهرة.

(١) كتاب الأربعين في أُصول الدين / الامام أبي حامد الغزالي/ ص٩ / طبعة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م- الناشر – دار الجبل – بيروت.

(٢) شرح المقاصد للإمام سعد الدين التفتازاني – تحقيق عبدالرحمن عميرة -٣٣٧/٢ – الطبعة الأولي ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

(٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل ، القاضي أبي الحسن عبدالجبار – تحقيق . – د/ إبراهيم مدكور ٤/٦ الناشر وزارة الثقافة.

وإرادته لطاعات العباد هي أمره بها.[١]

والإرادة عند المعتزلة توافق الأمر وتغاير العلم وتضاد الكراهة وتلازم المحبة والرضا ولذلك قالوا : معنى كونه مريدا لأفعال نفسه أنه دعاه الداعي إلى إيجادها، ومعنى كونه مريدا لأفعال غيره أنه دعاه الداعي للحث عليها والترغيب في فعلها.[٢]

وعرفها النظام بقوله:

إن إرادة الله تعالي إنما هي فعله أو أمره أو حكمه، لأن الإرادة في اللغة إنما تكون ذلك أو تكون ضميرا أو قرب الشيء من الشيء والضمير يستحيل على الله، فيجب أن تكون إرادته بالمعنى الأول وعرفها ضرارا بن عمرو بقوله :

إرادة الله تعالى على وجهين: الإرادة هي المراد وهي خلق له والخلق هو المخلوق، وفعل العباد هو: مراد الله تعالى، وهو إرادته ، وإرادته الثانية هي الأمر بالطاعة وهي غير الطاعة.[٣]

فالحاصل اتفاق المعتزلة بأسرها على أن الإرادة من صفات الفعل إلا بشر بن المعتمر فإنه زعم أن الله سبحانه – لم يزل مريدا لطاعته دون معصيته وذلك، لأن الإرادة يوصف الباري سبحانه بها وبضدها من الكراهة.[٤]

---

(١) المرجع السابق ٦/ ١٧٦.

(٢) المرجع السابق ٦/٧.

(٣) المغني – القاضي عبدالجبار– ص٤.

(٤) شرح الأصول الخمسة– القاضي عبدالجبار– ص٤٣٢– تعليق /الامام أبي هاشم

وقد انفرد النجار والكعبي برأي مخالف لجمهور المعتزلة حيث زعم الكعبي أن الله تعالى لا ارادة له وأن علمه يغني عن إرادته لأن معلومه كان لا محالة قصده أو لم يقصده.[١]

كما زعم محمد النجار أن معنى كونه مريدا أنه غير مستكره ولا مغلوب.[٢] فالإرادة كما هو واضح عند النجار أمر عدمي سلبي فهذا ليس تفسيرا للإرادة بقدر ما هو نفي لها ذلك لأنه تعريف لا يفيد من حقيقتها شيئاً.

جـ - تعريف الفعل عند علماء الكلام :

١ - تعريف الفعل عند المعتزلة :

يقول القاضي عبد الجبار :" هو ما وجد من جهة من كان قادرا عليه ، وكل من علمه كذلك علمه فعلا له "[٣]

الفعل هو : ما يحدث من جهة القادر يقال هو فعله ، وهذا معقول في الشاهد ، لأنا نجد الكتابة تحدث من الكاتب ،فيقال إنها فعله ، ولا يقال في الأشخاص إنها فعل الكاتب لما لم تحدث من جهته ،فإذا علمنا أن

أحمد بن الحسين- تحقيق/ عبدالكريم عثمان- الطبعة الأولي ١٣٨٤هـ- ١٩٦٥م- الناشر مكتبة وهبة.

(١) التبصير في الدين- أبي المظفر الاسفرايبي – تحقيق :الشيخ محمد زاهد الكوثري- ص٥٢ – الطبعة الأولى ١٣٥٩هـ – ١٩٤٠ م – الناشر : مطبعة الأنوار.

(٢) المرجع السابق، ص٥٣.

(٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار – تحقيق أحمد الأهواني ، إبراهيم مدكور ٥/٦ الطبعة الأولى – الناشر: مطبعة مصر .

الأجسام محدثة من قبل الله تعالى ،قلنا إنها فعله ، وكذلك يقال في سائر الأعراض التي يخلقها الله تعالى .[١]

٢ - تعريف الفعل عند أهل السنة :

صرف العبد قدرته وارادته إلى الفعل كسب ، وإيجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق ،والمقدور الواحد داخل تحت قدرتين ، لكن بجهتين مختلفتين ،فالفعل مقدور لله بجهة الإيجاد ، ومقدور للعبد بجهة الكسب .[٢]

ولقد قسمت الفرق الكلامية الإسلامية أفعال العباد إلى قسمين :

أ – القسم الأول : الأفعال الاضطرارية ، وهي ما ليس للعبد معها قدرة وإرادة واختيار ،كحركة نبض القلب وحركات الارتعاش وغير ذلك .

ب – القسم الثاني : الأفعال الاختيارية ،وهي ما للعبد معها قدرة وإرادة واختيار ،كالأكل والمشي والصلاة وغير ذلك .

واتفقوا على أن أفعال العباد الاضطرارية مثل المرض والصحة وميلاد الإنسان ووفاته ، وغير ذلك ،واقعة بقدرة الله تعالى .

وإنما النزاع والخلاف بينهم كان يدور حول الأفعال التي تصدر من الإنسان مقرونة باختياره ،هل هي واقعة بقدرة الله تعالى فقط ،أو بقدرة العبد فقط ،أو بمجموع القدرتين معا ،على أن تتعلق قدرة الله بأصل الفعل وقدرة العبد بوصفه ؟

---

(١) المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار ،ضمن كتاب رسائل العدل والتوحيد ،لأبي الحسن البصري . ص٢٣٣ .

(٢) شرح العقائد النسفية للتفتازاني – تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ص٨٤ – طبعة ٢٠٠٠م – الناشر : المكتبة الأزهرية .

واختلاف الفرق الكلامية الإسلامية في هذه المسألة لم يقصد منه في وجهة نظر كل فرقة إلا تنزيه الله عز وجل في صفاته وتمحيص دينه من شوائب الشبه والسمو به من مصادرة الدليل .

د - التعريف بالجبر:

١ - الجبر في اللغة:

جاء في لسان العرب" جبر الرجل علي الأمر يجبره جبراً وجبورًا وأجبره أكرهه ... يقال أجبر القاضي الرجل على الحكم إذا أكرهه عليه ... وأجبرته نسبته إلي الجبر تقول أجبرت فلانا على كذا فهو مجبر وهو كلام عامة العرب أي أكرهته عليه، تقول جبرته على الأمر أجبره جبرا وجبورا.[١]

ب - الجبر في الاصطلاح:

يقول الامام الجرجاني في التعريفات: الجبرية: هو من الجبر وهو إسناد فعل العبد إلى الله تعالى والجبرية اثنان متوسطة: تثبت للعبد كسبا في الفعل كالأشعرية، وخالصة: لا تثبت كالجهمية.[٢]

وعرفها صاحب كتاب المعجم الفلسفي بقوله :

" الجبرية هي فرقة من الفرق الإسلامية كالجهمية، وهم أصحاب جهم بن صفوان قالوا: لا قدرة للعبد أصلا لا مؤثرة ولا كاسبة، بل هو بمنزلة الجمادات فيما يوجد بينهم.[٣]

---

(١) تاج العروس ١١٦/٤، لسان العرب ١١٦/٤.

(٢) التعريفات للجرجاني – ص٧٤.

(٣) المعجم الفلسفي/ د: جميل صليبا / طبعة ١٩٨٢م/ ج١/ ٣٨٨ / الناشر : دار

وعرفها الإمام الشهرستاني بقوله: الجبرية هي نفي الفعل والقدرة والإرادة عن الانسان وإضافته إلى الله تعالى"[١]

كما ذكر الامام الشهرستاني أن الجبرية أصناف:

فالجبرية الخالصة: هم الذين لا يثبتون الفعل للعبد أصلا فهو كالريشة المعلقة في الهواء.

والجبرية المتوسطة: وهم الذين يثبتون للعبد قدرة ولكنها غير مؤثرة أصلا ويقصد بهذه فرقة الأشاعرة.[٢]

ونستنتج من هذه الأقوال أن الجبرية لا يصفون العبد بأي قدرة، وإنما الأفعال تقع منه كما تقع من الجمادات ، فالإنسان ليس قادرا على القيام بأي فعل من الأفعال خيرا كان أو شرا ، والأفعال تنسب إليه عن طريق المجاز .

الكتاب اللبناني.

(١) الملل والنحل- محمد بن عبدالكريم الشهرستاني- تحقيق :عبد الأمير علي مهنا، علي مهنا، ٩٧/١ – الطبعة الثالثة ١٩٩٣م- الناشر: دار المعرفة – بيروت .

(٢) المصدر السابق، ١/ ٩٨.

المبحث الأول

مذهب الجبرية [1]

الجبر في الاصطلاح الكلامي : هو نفى العمل حقيقة عن الإنسان

---

(1) أصل مقالة الجبر أخذ من تلامذة اليهود والمشركين وضلال الصابئين ، وأول من حفظ عنه أنه قال هذه المقالة في الإسلام الجعد بن درهم ، وأخذها عنه الجهم ابن صفوان ،وأظهرها فنسبت مقالة الجهمية إليه ، وقد قيل إن الجعد أخذ مقالته عن أبان بن سمعان ، وأخذها أبان عن طالوت ابن اخت لبيد بن عاصم ، وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم اليهودي الساحر الذي سحر النبي ــ صلى الله عليه وسلم – وكان الجعد هذا فيما قيل من أهل حران ، وكان فيهم خلق كثير من الصابئة والفلاسفة بقايا أهل دين النمرود الكنعانيين ، وأخذها أيضا الجهم عن السمنية بعض فلاسفة الهند ، وهم الذين يجحدون من العلوم ما سوى الحسيات ، فهذه أسانيد الجهم ترجع إلى اليهود والنصارى ، والصابئين والمشركين ،والفلاسفة الضالين ،وهم أصناف عديدة ونقصد في بحثنا هذا " الجبرية الخالصة " التي لا تثبت للعبد فعلا ولا قدرة على الفعل ، ولا إرادة ولا اختيار ، وتقول : يخلق الله الأفعال في الإنسان كما يخلقها في الحيوان والجماد ، ونسبتها إلى الإنسان من قبيل الجماد ، فهم ينفون الفعل حقيقة من العبد ويضيفونه إلى الرب تعالى ." ينظر الملل والنحل للشهرستاني ٧٢/١ ، الفرق بين الفرق للبغدادي ص ٢١١، نشأة التفكير الفلسفي في الإسلام د: علي سامي النشار ، ص ٣٤٣ . ، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية – أحمد بن سالم السفاريني الحنبل – الطبعة الثانية ١٩٨٢ م – ٩١/١ – الناشر مكتبة الخافقين .

وإضافته إلى الله [١] وأول من قال بالجبر هم الجهم بن صفوان، والجعد بن درهم وقد تلقى جعد بن درهم مذهبه من صنع اليهود لإفساد عقيدة المسلمين [٢] وقد كان جهم بن صفوان – رأس هذا المذهب – يرى أن الإنسان مجبر على أفعاله، وأنه لا استطاعة له أصلا، وكان يقول: إن الإنسان لا يقدر على شيء، ولا يوصف بالاستطاعة، وإنما هو مجبور في أفعاله لا قدرة ولا إرادة ولا اختيار، وإنما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات وتنسب إليه الأفعال مجازاً كما تنسب إلى الجمادات كما يقال: أثمرت الشجرة وجرى الماء، وتحرك الحجر، وطلعت الشمس، وغربت وتغيمت السماء وأمطرت، واهتزت الأرض وأنبتت، إلى غير ذلك والثواب والعقاب جبر، كما أن الأفعال كلها جبر، قال وإذا ثبت الجبر فالتكليف أيضاً كان جبراً[٣].

فهؤلاء يرون أن الإنسان مجبور في أفعاله لا فرق بين الفعل الاضطراري مثل رعشة اليد عند المرض أو السقوط من مكان عال أو حركة القلب، وبين فعله الاختياري مثل القيام والقعود والكلام والحركة وما إلى ذلك، لأن الإنسان عندهم ليس له إرادة لفعل من الأفعال، ولا قدرة عليه، بل هو في تقريرهم كالريشة المعلقة في مهب الريح يسيرها كيف

---

(١) نشأة التفكير الفلسفي في الإسلام د/ على سامى النشار، ص ٣٤٣ – طبعة ١٩٧٧ م – الناشر : دار المعارف – القاهرة .

(٢) الملل والنحل – الشهرستاني، ١ / ٧٩ – طبعة ١٩٧٦م – الناشر مؤسسة الحلبي – القاهرة .

(٣) المرجع السابق، ١/ ٨٠ .

شاء، لا يستطيع أن يجلب لنفسه نفعاً ولا أن يدفع عنها ضراً، وقد جرت إرادة الله بما هو كائن وما يكون طبقاً لعلمه سبحانه، ونفدت القدرة ما رجحته الإرادة، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

والجبرية بذلك ينزلون بالإنسان إلى مرتبة الجمادات، ويجردونه من أي إرادة أو اختيار، وإذا نسبوا الفعل إلى الإنسان نسبوه على سبيل المجاز لا على سبيل الحقيقة، ومدخل الجهمية إلى الجبر من باب نفى التشبيه، لأنه لما ثبت ان الله تعالى خالق وفعال، فليس يجوز أن يكون هناك فعال غيره وإلا لزم التشبيه، ووجود شبيه لله تعالى هذا ينافى التوحيد الذى نادت به الرسل، وأقرت به العقول، وقد قالوا: لما كان الله فعالا، وكان لا يشبهه شيء من خلقه، وجب أن لا يكون أحد فعالاً غيره[1].

وقد أخطأوا وهم يظنون أنهم يحسنون صنعا، فهم يرون أن اثبات أي فعل للإنسان معناه مشاركة الله في فعل، ووجود إرادة إلى جانب إرادته.

ولقد سميت هذه الفرقة بالجبرية الخالصة، تمييزا لها عن الجبرية المتوسطة التي أنشئت على يد الأشعري الذى يثبت للعبد كسباً محاولاً اتخاذ موقف وسط بين الجبر الجهمي والاختيار الاعتزالي تفادياً للحرج الناتج عن نسبة التجويز إلى الله سبحانه، بينما قال الجهم أنه لا قدرة للعبد أصلاً لا مؤثرة ولا كاسبة، بل هو بمنزلة الجمادات فيما يوجد منها [2].

فهؤلاء الجبرية قد أسندوا كل ما يصدر من الإنسان إلى الله تعالى

([1]) الفصل في الملل والنحل لابن حزم، جـ٣، ص ٢٣.

([2]) الفرق بين الفرق للبغدادي – حققه محمد عثمان الخشت – طبعة ١٩٨٨ م – الناشر : مكتبة ابن سينا ص ١٣٨ ، تاريخ الجهمية والمعتزلة ، جمال الدين القاسمي – ص٢١ – طبعة ١٣٣١م الناشر: دار المنار – القاهرة .

على أنه خالقه ومحدثه في الإنسان ولم يفرقوا في هذا بين ما يصدر من الإنسان على سبيل الضرورة، أو على سبيل الاختيار، فالجهمية صيرت الإنسان إما لحيوان أو لجماد لا استطاعة له ولا قدرة على فعل الأشياء، وهو ما يؤكده البغدادي بقوله: "ان جهماً قال بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال وانكار الاستطاعة كلها، وقال لا فعل ولا عمل لأحد غير الله، وإنما نسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز، كما يقال زالت الشمس ودارت الرحى غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفا به "[1].

فالجبرية ترى أن أفعال العباد كلها اضطرارية ،ولا تفرق بين الأفعال الاختيارية والأفعال الاضطرارية ، وهذا مخالف للبداهة الحسية التي تفرق بين حركة الارتعاش مثلا، حركة البطش ، فالمرء يدرك أن الأولى اضطرارية ، والثانية اختيارية .

فالإنسان عند جهم ليس له أثر في إيجاد ولا كسب ، وإنما هو كسائر الجمادات يضاف الفعل وينسب إليه مجازا ، كما يقال أثمرت الشجرة ولا دخل لها لا إيجادا ولا كسبا في شيء من هذا كله .

أدلة الجبرية على مذهبهم :

للجبرية حجج كثيرة يؤيدون بها قولهم بالجبر ونفي الاختيار عن الإنسان ، بعضها يرجع إلى مدارك العقل وبعضها يرجع إلى مدارك السمع، وسوف أعرض بعضا من هذه الأدلة على سبيل التوضيح ، فأقول وبالله التوفيق .

---

[1] الفرق بين الفرق للبغدادي ص١٣٩ .

أولاً: الأدلة العقلية :

١ - الدليل الأول :

استدل الجبرية بأدلة عقلية منها :" أن فعل العبد إما أن يكون مقدوراً لله وحده، أو للعبد وحده، أوهما معا، أو ليس لأحدهما والأخير باطل، لأن كل حادث لابد من محدث، كما أن الفرض الثالث باطل لاستحالة وقوع الفعل الواحد بقدرتين لما يلزم عليه من اجتماع مؤثرين على أثر واحد، فلم يبق إلا أن يكون الفعل لله، أو للعبد، ويلزم من نسبته إلى العبد أن يكون العبد شريكا لله في إيجاده بعض المخلوقات التي تعلقت بها قدرته، ولم تتعلق بها قدرة الله، وهذا باطل لثبوت وحدانيته سبحانه في الأفعال وتعلق قدرته بجميع الممكنات فلم يبق إلا أن تكون جميع الأفعال مخلوقة له سبحانه ليس للعبد فيها اختيار ولا تأثير" [١]

الرد على هذا الدليل :

وللرد على ما تمسك به الجبرية في دليلهم العقلي السابق نقول: إن هذا الدليل باطل بوجوه عدة منها :

أولا : إنكم لم تفرقوا بين الأفعال الاختيارية والاضطرارية، مع أن الفرق واضع لا ينكره إلا مكابر، فكل عاقل يدرك الفرق بين حركة الارتعاش ونبض القلب وبين الصلاة والسرقة والمشي، فإنه لا يستطيع أن يتحكم في الأولى، ويستطيع أن يفعل الثانية أو يمتنع عنها، وليس في أفعالنا الاختيارية مشاركة منا لله تعالى، لأن أفعالنا واقعة منا بقدرة أودعها الله فينا، أما فعل الله فلا يتوقف على قدرة

---

(١) توضيح التوحيد من تحفة المريد على الجوهرة ص ٥٥.

من الغير، إذن أفعالنا من شيء و أفعال الله ليست من شيء، كما أن دخول مقدور واحد تحت قدرتين لا يكون باطلا إلا إذا كانت للتأثير والإيجاد ، أما إن تعلقت قدرة الله على سبيل التأثير وقدرة العبد علي سبيل الكسب فلا مانع .

يقول أ د / عبد الستار نصار : " إن الله تعالى إذا أراد فعل العبد خلق فيه القدرة والداعي إلى فعله ويضاف إلى قدرة العبد إضافة المسبب إلى سببه ، ويضاف إلى قدرة الرب إضافة المخلوق إلى خالقه فلا يمتنع وقوع مقدور بين قادرين أحدهما أثر لقدرة الآخر"[1]

ثانياً : يلزم على الأخذ بهذا الرأي محاسبة المكلف على أمر لم يفعله، ولم يكن له فيه إرادة ولا اختيار، وهذا ينافى أبسط قواعد العدل، فلو كان مجبوراً لما أثيب وعوقب على العمل، لكنه يثاب ويعاقب، وهذا يدل على أنه غير مجبور، وقد نفى الله سبحانه وتعالى عن نفسه الظلم نفياً مؤكد يقوله في الحديث القدسي:" يا عبادي إنى حرمت الظلم على نفسى وجعلته فيما بينكم محرماً فلا تظالموا"[2]. وقوله جل شأنه:﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [3] .

---

(1) العقيدة الإسلامية أصولها وتأويلاتها – أ د /محمد عبد الستار مختار ١ /١٥٥ – طبعة دار الهدى للطباعة والنشر .

(2) رواه مسلم في صحيحه – باب تحريم الظلم ١٩٩٤/٤ – المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله – صلى الله عيه وسلم – مسلم بن الحجاج النيسابوري – تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي – الناشر :دار إحياء التراث العربي – بيروت .

(3) سورة آل عمران الآية رقم ١٨٢ ،سورة الأنفال الآية رقم ٥١ .

ثالثاً : يلزم على قولكم بالجبر أن التكليف وإرسال الرسل وإنزال الشرائع والحساب يوم القيامة والثواب والعقاب كل ذلك لا معنى له ولا فائدة منه، وهذا يتنافى مع ما قرره صريح المنقول والمعقول. [١]

وهذا المذهب ليس بشيء فهم قد خلطوا بين قدرة العبد في خلق وقدرة الرب، فالله سبحانه هو الذى يخلق الجواهر والأعراض والإنسان لا يخلق شيئا من هذا ولا يستطيعه ولا يقع في مقدوره، وإنما خلقه عبارة عن التأليف بين الجواهر والأعراض، وهذا أمر ندركه ونحس به من غير شك، وفرق بين الخلقين، على أن القدرة التي يباشر الإنسان فعله بها مخلوقه لله تعالى، بل والآلات والأسباب أيضاً [٢] .

فالتعبير بمقدور بين قادرين تعبير فاسد وتلبيس ، فإنه وهم أنهما مكافئان في القدرة كما تقول إن هذه الثوب بين هذين الرجلين وهذه الدارين هذين الشريكين ، وإنما المقدور واقع بالقدرة الحادثة ، وقوع المسبب بسببه والمسبب والفاعل والآلة كله أثر القدرة القديمة ، ولا تعطل قدرة الرب سبحانه وتعالى عن شمولها وكمالها وتناولها لكل ممكن وليس في الوجود شيء مستقل بالتأثير سوى مشيئة الله عز وجل وقدرته وكل ما سواه مخلوق له وهو أثر قدرته ومشيئته ، ومن أنكر ذلك لزمه إثبات خالق

---

[١] انظر علم التوحيد في ثوب جديد – عبد السلام عبده ص١٠٢ – طبعة ١٩٨٠م – الناشر: مطبعة الفجر الجديد – القاهرة

[٢] في العقائد الإسلامية والأخلاق د: عوض الله حجازي وآخرين ص ٨٨ – طبعة ١٩٧٧م – الناشر : دار الطباعة المحمدية .

سوى الله سبحانه أو القول بوجود مخلوق لا خالق له [١]

٢ - الدليل الثاني :

ومن أدلتهم العقلية أيضا : أن الله علم وأراد أزلا وجود أفعال العباد، وكل ما علم الله وأراد وجوده أزلا لا بد أن تتعلق قدرته بوجوده فيما لا يزال ،إذ أفعال العباد جميعها تتعلق قدرة الله بوجودها ولا دخل لقدرة العباد فيها ، وكلها واقعة بقضاء الله وقدره. [٢]

الرد على هذا الدليل :

أولا : إنه لا تلازم بين العلم القديم وبين الجبر ، لأن الإنسان وصل إلى ما علم الله وقوعه ولكن بإرادته وقدرته لا بجبر من الله تعالى ،فالعلم الأزلي تعلق بأفعالنا على حسب ما يقع باختيارنا [٣]

ثانيا : إن العلم الإلهي ليس صفة تأثير وخلق وايجاد وإنما هو صفة انكشاف فقط فهو لا يؤثر في المعلوم لا بالإيجاد ولا بالمنع . وعلى ذلك فقد علم الله أزلا بكل ما هو كائن كيف يكون ، لكن هذا العلم لا يخلق الأشياء ولا يوجدها فهذه وظيفة القدرة والإرادة ولقد روي عن عبد الله بن عمر بن الخطاب أن بعض الناس قالوا له :إن قوما يزنون ويشربون الخمر ويسرقون ويقتلون النفس ويقولون كان في

---

(١) العقيدة الإسلامية أصولها وتأويلاتها ١ /١٥٥ .

(٢) موقف البشر تحت سلطان القدر – الشيخ: مصطفى صبري ص ٥٩ بتصرف – طبعة ١٣٥٢ه – الناشر المكتبة السلفية – القاهرة .

(٣) أفعال الله وأفعال العباد – د : سعد الدين السيد صالح ص٢٧ – طبعة دار الطباعة المحمدية .

علم الله تعالى، فغضب عبد الله وقال : سبحان الله وكان ذلك في علم الله ولم يحملهم عليه ، فقد حدثني أبي عمر بن الخطاب أنه سمع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول " مثل علم الله فيكم كمثل السماء التي أظلتكم والأرض التي أقلتكم ،فكما لا تستطيعون الخروج من السماء والأرض كذلك لا تستطيعون الخروج من علم الله ، وكما لا تحملكم السماء والأرض على الذنوب كذلك لا يحملكم علم الله عليها" [١]

٣ - الدليل الثالث :

ومن أدلتهم العقلية أيضا قولهم : " إذا فرضنا أن الإنسان خالق لأفعال نفسه وموجد لها ،لزم أن تكون هناك أفعال تجري خارج مشيئة الله تعالى وإرادته واختياره ،لأنه قد وجد خالق غير الله ، وهو الإنسان مع أن المسلمين قد أجمعوا على أنه لا خالق غير الله ومادام الخلق لله وليس للإنسان فالإنسان مجبور على الفعل ،لأنه لا واسطة بين الجبر والاختيار ، فهو إما مختار وإما مجبر ، وما دام اختياره يجعله خالقا لأفعاله مما يؤدي إلى خروج أفعاله عن مشيئة الله وإرداته وهذا أمر باطل ، فإذا هو مجبور في أفعاله وليس مختارا " [٢]

---

(١) موقف البشر تحت سلطان القدر – مصطفى صبري ص ٦٠ .

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل – ابن حزم الأندلسي ١٤/٣ طبعة ١٣٤٨ هـ – الناشر مكتبة صبيح – القاهرة ، العقيدة الإسلامية والأخلاق – د: محي الدين الصافي ، محمد ربيع الجوهري – ص ٥١ طبعة ١٩٨٤ هـ – الناشر: دار المنار – القاهرة .

الرد على هذا الدليل :

أولا : هذا الدليل يتنافى مع التفرقة البديهية بين الأفعال الاضطرارية ،والأفعال الاختيارية ، وليس في أفعالنا الاختيارية مشاركة منا لله تعالى في خلقه فقدرتنا التي نأتي بها أفعالنا ، من الله تعالى ، ونحن مخلوقون له والمخلوق لا يكون خالقا .

ثانيا : لو كان العبد مجبورا لما أثيب وعوقب على العمل ، لكنه يثاب ويعاقب فهو إذن غير مجبور .

ثالثا : لو كان العبد مجبورا للزم أحد أمرين إما نسبة الظلم إلى الله أو نسبة الكذب إلى الرسل وكلاهما محال فما أدى إليه وهو كون العبد مجبورا محال [1]

ومعنى هذا أن فكرة الجبر التي نادت بها الجبرية تتعارض مع مبدأ التكليف وقاعدة الثواب والعقاب التي قررها الشارع الحكيم ، فضلا عن منافاتها لصريح المعقول ، إذ أنه لا معنى للتكاليف الشرعية التي ألزم الله عباده بها على لسان رسله وجعلها أساس الثواب والعقاب ، إلا إذا تحرر الإنسان من آثار الجبر الخالص ، وتحققت له صفة الإرادة الذاتية والقدرة على الاختيار بين البدائل وبين الفعل والترك في سائر تصرفاته .

ثانياً: الأدلة النقلية :

إلى جانب ما تمسك به الجبرية من أدلة عقلية استندوا كذلك غلى أدلة نقلية وزعموا أن مذهبهم هذا له أساس من القرآن الكريم والسنة

([1]) علم التوحيد في ثوب جديد ١٠/٢ ، العقائد الإيمانية في العقيدة الإسلامية – عبد السلام عبده – ص ٢٢٧ – طبعة ١٩٧١ م .

المطهرة، ففي القرآن الكريم آيات تدل على عموم قدرة الله ومشيئته، كما أن بعضها يقرر أن الأفعال كلها لله حقيقة وذلك في مثل قوله تعال ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾ (١).

وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ۚ وَلِيُبْلِيَ ٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَآءً حَسَنًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (٢).

قوله جل شأنه: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾.(٣)

فظاهر هذه الآيات يدل على أن الأفعال كلها لله تعالى ومنها أفعال العباد خاصة إذ أخذت وحدها بدون أن نربط ما قبلها وما بعدها، ففي ظاهر الآية الأولى بيان لعموم خلق الله للإنسان مع ما يصدر عنه من فعل، وفى ظاهرة الآية الثانية نفى الفعل عن العبد وإضافته إلى الله، وفى ظاهر الآية الثالثة إشارة إلى عموم خلق الله تعالى لسائر الأشياء.

وكذلك استندوا إلى الحديث الذى رواه البخاري في صحيحه أن رسول الله... قال : " إن أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوما نطفة ثم علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله ملكاً فيؤمر بأربع: برزقه وأجله وشقى أو سعيد، فوالله إن أحدكم يعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة وحتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع

---

(٤) سورة الصافات الآية رقم ٩٦.

(١) سورة الأنفال الآية رقم ١٧.

(٢) سورة الزمر الآية رقم ٦٢.

فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها "[1] .

بيان الوجه الحق في هذه الآيات الكريمة :

الآيات التي استدل بها الجبرية، لا تقوم لهم حجة على ما ذهبوا إليه واستدلوا عليه، إذ لا تصلح أن تكون دليلا لتبرير فعل المعاصي بكونها قضاء وقدرا ،والحق أن الآية الأولى تثبت للإنسان فعلا كما تثبت لله فعلا أيضا ،وكذلك صدر الآية الثانية وهو قوله : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾ ففيها إضافة إلى الله تارة، وإلى الإنسان تارة أخرى، كل على حسب قدرته وإرادته وعلمه، وفى حدود الأسباب المباشرة والأسباب البعيدة.

فالآية تبين مباشرة المسلمين لأعمال القتال ضد المشركين بتصويب السهام صدورهم كما تبين أن تسديد الرمي كان بتوفيق الله سبحانه وتعالى لهم، كما أن القتل وإن باشر المسلمون أسبابه هو أيضاً من الله، ومعنى هذا أن العبد ليس مستقلاً في فعله، وأن قدرته تؤثر بمعين – كما يرى أهل السنة– ولعل في هذا بياناً لمدى قدرة الإنسان حتى لا يعطى لنفسه حقا ليس له .

كما أن غاية ما تفيده الآية الأولى أن تبين أن الله سبحانه وتعالى قد خلق قوم إبراهيم وأنعم عليهم بنعمه الظاهرة والباطنة، ومنها الحجارة

([1]) أخرجه البخاري في صحيحه – باب في القدر ٨ /١٢٢ – الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه – محمد بن إسماعيل الجعفري – تحقيق : محمد زهير ناصر – الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ – الناشر :دار طوق النجاة .

والخشب التي يتخذون منها أصناما يعبدونها من دونه، ففيها إضافة خلق إلى الله تارة، وإلى الإنسان تارة أخرى، فالله هو الذى خلق هؤلاء وخلق لهم المواد التي صنعوا منها الأصنام وهذا هو دورهم في الفعل[١].

والحديث الشريف الذى معنا يبين أن نهاية الإنسان واقعة حسب ما قدره الله أزلاً، وأن العبرة بالخواتيم، وفى نفس الوقت أثبت أن استحقاق الجنة أو النار إنما هو بعمل الإنسان، وأن سبق الكتاب- أي علم الله- لا يؤثر أبداً في نوع الفعل، لأن علم الله سبحانه صفة إحاطة وانكشاف، لا صفة تأثير، وهذه مسألة هامة جداً في هذا المقام، لأن كثيراً من ضعاف النفوس يتصورون أن سبق علم الله أزلاً بما حدث أو يحدث للإنسان فيما لايزال تأثير في فعله وهذا خطأ جسيم، وقد يقعد بهم هذا التصور عن الأخذ بالأسباب، كما يبرر في نظرهم ما يصدر عنهم من تصرفات مشينة، وهذا العمرى مما يبرأ منه الإسلام، لأن هذا التصور معول هدم للشرائع والقوانين، كما أن فيه تقويضاً لنظام العالم، وفنائه العاجل، وهذا الفهم المنحرف لهذه القضية كان مدعاة لأن يقوم فيها أحد الملحدين أنها إحدى عوامل ضعف المسلمين وخمولهم [٢] .

أضف إلى ما تقدم أن الآيات التي استندوا إليها يمكن تأويلها وفهمها على نحو آخر مما فهمته الجبرية، وبخاصة إذا فرقنا بين قدرة العبد وقدرة الرب، وإذا لم نماثل بين فكرة الخلق بالنسبة إلى الله تعالى

---

(١) القرآن والفلسفة، د/محمد يوسف موسى ص ١٢٢ – طبعة ١٩٥٨م – الناشر : دار المعارف – القاهرة .

(٢) المختار من كنوز السنة، د/ محمد عبد الله دراز ص ٢٢١ – طبعة : القاهرة

وبالنسبة إلى الإنسان .

علاوة على ذلك فإن هناك الكثير من الآيات القرآنية التي تثبت فعلا للعبد منها قوله تعالى : ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴾ [1].

ومنها قولك تعالى :﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾، ومنها قوله : ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ﴾ ، ومنها قوله تعالى أيضا : ﴿ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ .

وغير هذه الآيات الكثير مما يثبت للإنسان أنه مختار في أفعاله، لأنه إن كان مجبورا في أفعاله لم يحصل فرق بين العادل والظالم ، والصادق والكاذب ، والعالم والجاهل ، والبر والفاجر ،ولم يكن فرق بين ما يصلح للناس من الأعمال وما يفسدهم ،وما ينفعهم وما يضرهم، كما أن خلق الله لأفعال العباد لا يستلزم أن يكونوا مكرهين عليها.[2]

ثالثا : موقف السلف من الجبرية:

لقد وقف السلف من الجبرية موقفاً متشدداً فأنكروا عليهم قولهم وقرروا أن أراءهم بدعة في الدين، وأنهم خالفوا ما كان عليه الرسول، (صلى الله عليه وسلم) وصحابته، ولعل أهم ما حملهم علي هذا الموقف ما رأوه من الآثار الخطيرة المترتبة من مذهب الجبرية علي المجتمع الإسلامي، فقد احتج بعض الناس بآراء هذه الفرقة في ارتكابهم المعاصي

([1]) سورة الزلزلة الآية رقم ٧-٨.

([2]) الإيمان أركانه حقيقة ونواقضه - محمد نعيم ص ١١٨ - طبعة ١٩٩٩م - الناشر: دار الفرقان

من الزنا والسرقة وشرب الخمر وقتل النفس التي حرمها الله وكانوا يقولون: إنما تجري أفعالنا علي قدر الله، فقد جاء في مفتاح السعادة" أن رجلا قال لابن عمر رضي الله عنهما ظهر في زماننا رجال يزنون ويسرقون ويشربون الخمر ويقتلون النفس التي حرم الله قتلها، ثم يحتجون علينا ويقولون: كان ذلك في علم الله فقال ابن عمر: لم يكن علمه يحملهم علي المعاصي.(١)

فابن عمر رضي الله عنه يوضح أنه لا يجوز للجبرية الاحتجاج بعلم الله تعالي في ارتكابهم المعاصي، إذ أن العلم صفة كشف وليس صفة تأثير وإيجاد وإذن فعلم الله تعالي ليس حاملا لهؤلاء علي المعاصي.(٢)

كذلك وقف الإمام الحسن البصري من فرقة الجبرية موقف المنكر لأقوالهم ووصفهم بالكذب، حيث ذكر لنا ذلك صاحب الخطط فقال: وأتى عطاء بن يسار ومعبد الجهني إلى الحسن البصري وقالا له: إن هؤلاء – أي حكام بني أمية – يسفكون الدماء ويقولون إنما تجري أعمالنا علي قدر الله فقال: كذب أعداء الله.(٣)

وقد نهض كثير من العلماء لمقاومة هذه الحركة الهدامة ونشطوا للرد على الجهمية نشاطا عظيما ، ولعل أهم ما حملهم على الرد مسألة الجبر لأنها تدعو إلى التعطيل وترك العمل والركود إلى القدر.

---

(١) مفتاح السعادة – طاش كبرى زادة ٢ /٣٢ – طبعة حيدر آباد

(٢) البراهين الواضحة في العقائد والأخلاق الإسلامية – د : عبد العزيز سيف النصر ، د محمد أبو الغيط ص١٠٩ – طبعة ١٩٧٨ م – الناشر دار الأزهر – القاهرة.

(٣) الخطط – المقريزي ٣ /٣٠٣ – طبعة ١٣٢٤ هـ – طبعة – القاهرة .

ويقول الإمام أبو المعين النسفي: مذهب الجبرية باطل بدليل الكتاب وهو قوله تعالي: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾ وقوله تعالى : ﴿وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ ، أثبت لهم أسماء العمال ولفعلهم اسم الفعل وأمر بذلك ونهى وقابله بالوعد والوعيد ومحال الأمر بما لا فعل للمأمور، والنهي عما لا فعل للمنهي ثم من الأفعال ما هو طاعة، ومنها ما هو معصية ويثاب المطيع ويعاقب العاصي ولو أن ذلك كله من الله تعالي لا فعل للعبد فيه البته، لكان الله تعالى هو المطيع العاصي المثاب المعاقب المجزي بصنعه، وذلك كله كفر وضلال وكذا بعيد في العقل محال أن يأمر أحد نفسه وينهاها ويثيبها ويعاقبها ، وكذا محال أن يكون الله تعالي سفيها جائراً ظالماً وقد سمى الله بذلك الذين نهاهم فلو كان الفعل منه والنهي له لكان الموصوف بذلك كله هو الله والقول به كفر ثم إن كل واحد يعرف بطريق الضرورة الفرق بين ما هو فيه مختار وله فيه صنع وبين ما هو فيه مضطر فمن سوي بين الأمرين فقد عرف بطلان قوله بالضرورة.[1]

وقد انقرض هذا الفريق القائل بالجبر ولم يبق منه أحد، فقد كتب الله له الفناء و الانتهاء ، وذلك لأنه مذهب لا يسير مع العقل ولم يمش على مقتضاه فيثبت حرية العبد و اختياره في تصرفاته حتى يمكن محاسبته ومجازاته على أفعاله ، فلا داعي للاسترسال في الحديث معهم، يقول الدكتور/ عبدالحليم محمود" إن هذا المذهب لم يكتب له الانتشار والسبب في

---

(1) انظر كتاب التمهيد لقواعد التوحيد – للإمام أبي المعين النسفي، ص٢٧٩ – طبعة ١٩٨٦م – الناشر دار الطباعة المحمدية .

ذلك أن هذا المذهب يعتبر شذوذاً في الرأي ونشازًا في التفكير ذلك أنه ليس بعقلي لأنه يقول بالجبر وليس بنصي لأنه يقول بالتعطيل وهو لذلك لا يرضي فريق الأمة النصيين والعقليين.[١]

أما عن الحكم على أصحاب هذا المذهب نقول : هم ليسوا بكافرين ولا خارجين عن الملة الإسلامية على الرغم مما لاحظته في مذهبهم من مساوئ تتعارض مع النص والعقل والحس. إذ الدافع من وراء مواقفهم هذه ، هو تصورهم لقضية التنزيه الإلهي فهم قد تصوروا أن العبد لو كان موجدا لأفعاله لكان شريكا لله في ناحية من ملكه فقصدهم إذن التوحيد الخالص لله تعالى . [٢]

---

(١) التفكير الفلسفي في الإسلام، د/ عبدالحليم محمود ، ٢٢٢/١ – طبعة١٩٨٤ م – الناشر : دار المعارف – القاهرة .

(٢) القول المبين في أهم قضايا علم أصول الدين – أ د :محمد المهدي ص ٣٧٤ – الطبعة الأولى – ٢٠٠٠ م – الناشر : المطبعة العربية .

المبحث الثاني

مذهب القدرية

بداية أود أن أشير هنا في حديثنا عن مذهب القدرية أن هذه التسمية لحقت بفريق المعتزلة التي تبنت القول بحرية الإنسان واختياره في فعله ليكون محلا للثواب والعقاب، وتحقيقاً لمبدأ العدالة الإلهية والذي هو أصل من أصول مذهبهم ولذلك وجدنا الكثير من العلماء عندما يتناولون هذه القضية يقسمون القدرية إلي:

أ – القدرية الخالصة أو القدرية الأولي .

ب – القدرية الثانية – المعتزلة – وتمشيا مع هذه الطريقة سوف نعرض لفرقة القدرية الخالصة ثم نتبعها بعد ذلك بالحديث عن المعتزلة .

المطلب الأول

القدرية الخالصة [1]

ظهر هذا المذهب في أواخر عصر الصحابة علي يد " معبد الجهني"

([1]) القدرية : هم الذين يزعمون أن كل عبد خالق لفعله ، ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى ،وهم فرقة سبقت المعتزلة وكان من رؤسائها الأوائل "معبد الجهني " و"غيلان الدمشقي " ولما ظهر المعتزلة أخذوا عن القدرية قولها في نفي القدر ، فعلق بهم لذلك اسمها خصوصا وانهم يعتبرون "غيلان الدمشقي " واحدا منهم ،بل إن البعض المؤرخين لا يفرقون بينهما ،بل يتحدثون عنهما كأنهما فرقة واحدة . (التعريفات – الشريف الجرجاني – طبعة ١٩٣٨م – الناشر: مكتبة الحلبي – القاهرة ، المعتزلة – د: زهدي جار الله – ص ٦ – طبعة ١٩٤٧م – القاهرة .

ومن شايعه: وقوامه: أن الإنسان هو الذي يخلق أفعاله الاختيارية على وفق علمه وإرادته، وأن هذه الأفعال ليست مقدرة في علم الله قبل وقوعها وإنما يعلمها بعد أن تقع ومن ثم قالوا: إن الإنسان هو الذي يقدر أعمال نفسه بعلمه ويتوجه إليها بإرادته ، ثم يوجدها بقدرته ــ أي أن الله تعالي لا يقدر هذه الأعمال أزلا ولا دخل لإرادته أو قدرته في وجودها ولا يعلمها إلا بعد وقوعها.(١)

ومعبد هذا نشأ في البصرة أيام الأمويين، وكان من التابعين يقول عنه الذهبي في ميزان الاعتدال، إنه تابعي صندوق " وقد رأي هذا العالم في زمانه بعض الناس يرتكب المعصية وتعلل عن ارتكابها بالقدر إذ يقولون هذا قضاء الله وقدره، فقام " معبد" بالرد عليهم نافيا كون القدر سالبا لاختيار الإنسان ويرى أن العبد هو مختار في أفعاله، وكان المقصد الذي يقصد إليه والغاية التي يريد الوصول إليها هو أن يدافع عن حرية الإنسان وعن شرعية التكاليف، ولكن عباراته قصرت عن ذلك فقال لا قدر والأمر أنف (٢)

وقد دهش بعض المؤرخين من تسميتهم بالقدرية لأنهم نفاة للقدر فكيف ينسبون إليه؟ فقال قوم: إنه لا مانع من أن ينسبوا إلى ضد ما يقولون كما تسمي الأشياء بأضدادها، وقال قوم إنهم نفوا القدر عن الله وأثبتوه للعبد فسموا لذلك قدرية إذ جعلوا كل شيء لإرادة الإنسان وقدرته

---

(١) القرآن والفلسفة – د/ محمد يوسف موسي، ص ١١٦، ط/ دار المعارف.

(٢) محاضرات في نشأة علم الكلام والفرق الإسلامية، د/ عوض الله حجازي، ص٧ – مطبعة الكليات الأزهرية .

فكأنما أعطوا الإنسان سلطانا على القدر، وعلى هذا فإن ما يقع من الإنسان من فعل اختياري خيرا كان أو شرا ،إنما يضاف إليه حقيقة ولا يضاف إلى الله سبحانه وتعالى.

ويميل بعض الكتاب إلى أن هذا الوصف ذكرهم به مخالفوهم لينطبق عليهم الأثر " القدرية " مجوس هذه الأمة.(١)

وقد خاض المؤرخون في بيان أول من دعا إلى ذلك المذهب فقالوا أن أول من قال بحرية الإرادة وإثبات الاختيار هو معبد الله الجهني.

يقول المقريزي في خططه: وكان أول من قال بالقدر بهذا المعني في الإسلام معبد الجهني وكان يتكلم في القدر فسلك أهل البصرة مسلكه لما رأوا عمر بن عبيد ينتحل هذا المذهب.(٢)

وقد جاء في صحيح مسلم ما يؤكد هذا، فقد روي مسلم في صحيحه فقال: حدثني أبو خيثمة زهير بن حرب عن يحيي بن عمر قال: كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني) فانطلقت أنا وحميد بن عبدالرحمن حاجين أو معتمرين فقلنا لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر؟ فوفق لنا عبدالله بن عمر ابن الخطاب – رضي الله عنهما – داخلا المسجد فاكتنفته أنا وصاحبي أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلي فقلت : يا أبا عبد الرحمن إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرؤون القرآن ويتفقهون

---

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية – للإمام محمد أبو زهرة ، ص١٢٤ – طبعة : دار الفكر العربي .

(٢) الخطط للمقريزي، ٣ / ٣٠٢ .

العلم، وذكر من شأنهم وأنهم يزعمون " لا قدر وأن الأمر أنف" قال: فإذا لقيت أولئك فأخبرهم بأني برئ منهم وأنهم برآء مني، والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتي يؤمن بالقدر.(١)

فالقدرية يرون أن القول بأن الله تعالي مقدر وخالق لأفعال الإنسان يؤدي إلى أن يكون الإنسان مجبوراً حراً مختاراً وهذا يجعل إرسال الرسل عبثاً لا فائدة فيه، ويبطل التكاليف الشرعية ويجعل الثواب والعقاب والوعد والوعيد والجنة والنار والمدح والذم أمور لا قيمة لها ولا وزن ، ومن هنا قابلت فرقة القدرية غلو الجبرية بغلو أشد، وفي هذا يقول الدكتور/ أحمد صبحي : فالقول بالقدر أو إثبات حرية إرادة الإنسان ظهر كرد فعل لاتجاه غير أخلاقي، قوم يأثمون ويرتكبون الكبائر ثم يحملون على الله ذنوبهم فاقتضي الموقف الدفاع عن شرعية التكاليف وإثبات مسئولية الإنسان ينفي الجبر الذي يسلب الاختيار.(٢)

ونحن نرى أن هذا المذهب فيه حق مختلط بالباطل، فأما الحق فهو ما يقرره هؤلاء من أن الله سبحانه وتعالي لا يمكن أن يحاسب الإنسان على فعل ليس له فيه إرادة وقدرة وأما الباطل فلأن قولهم هذا يؤدي إلى أن الله سبحانه لا يعلم أفعال الإنسان إلا بعد وقوعها وهذا نقص في حقه لأن علمه عام شامل لجميع المعلومات، وغير مرتبط بزمان يعلم الأشياء

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه – باب معرفة الإيمان والإسلام ٣٦/١ .

(٢) الفلسفة الأخلاقية في الفكر الإسلامي ، د/ أحمد محمود صبحي، ص ١٥٧ – طبعة ١٩٨٣م – الناشر: دار المعارف – القاهرة .

قبل وقوعها على الوجه الذي ستكون عليه بعد الوقوع فإذا ما وقعت كان ذلك وفقاً لعلمه السابق كما أن إرادته عامة لجميع الممكنات فلا يقع في ملكه ما لا يريده.

وقد ذكر المؤرخون أن غيلان الدمشقي" أحد القائلين بالقدر، التقى يوماً بربيعة الرأي فقال له : أنت الذي تزعم أن الله يحب أن يعصي؟ فقال له ربيعة: وأنت تزعم أن الله يعصى قسراً.(١)

والمراد بالحب في هذا القول هو "الإرادة" بدليل مقابلته في قول ربيعه " بالقسر" الذي هو ضد الاختيار.

فالقدرية قاست عدل الخالق على عدل المخلوق فكما أن الظلم قبيح من الإنسان فكذلك هو قبيح من الله تعالى، وهذا خطأ فادح لأنهم قاسوا الغائب علي الشاهد ولعل مما يؤكد عدم صحة هذا المذهب أن صدر الآية التي اعتمد عليها أَصحابه في تقرير رأيهم هذا تبين أن الله سبحانه هو الذي هدى الإنسان السبيل " إنا هديناه السبيل" وأن الإنسان هو الذي يرجح أحد الأمرين على الآخر، إما الإيمان وإما الكفر ففي صدر الآية وفي قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ توضيح لمدى قدرة وإرادة الحق سبحانه وتعالى ومدى قدرة وإرادة الإنسان، فلكل منهما قدرة وإردة ولكن قدرة الله أشمل وأعم تدخل في دائرتها قدرة وإرادة العبد، لأن الله هو الذي يمده بكل منهما وفي حدود طاقة الإنسان وإرادته تكون المسئولية.

وفي هذا يقول ابن قتيبة : " ألا ترى أهل القدر حيث نظروا في قدر الله الذي هو سره بآرائهم وحملوه على مقاييسهم ، أرتهم أنفسهم قياسا

---

(١) فجر الإسلام– أحمد أمين ، ص٣٨٥ – طبعة : دار الشباب – القاهرة .

على ما جعل في تركيب المخلوق من معرفة العدل من الخلق على الخالق ، أن يجعلوا ذلك حكما بين الله وبين العبد ، فقالوا : بالتخلية والإهمال ، وجعلوا العباد فاعلين لما لا يشاء وقادرين على ما لا يريد ،كأنهم لم يسمعوا بإجماع الناس على ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن"[١]

وهذا المذهب قدر له ألا يستمر طويلا ، فكما انقرضت مدرسة "الجبرية الخالصة " التي أقامها "الجهم بن صفوان " كذلك انتهت مدرسة "القدرية الخالصة " التي أسسها " معبد الجهني " ، وكان هذا أمرا حتما فرضته طبيعة التصرف الذي صبغ كلتا الفكرتين وجعلهما مما لا يستسيغه العقل السليم إذ ليس هناك جبر مطلق ، كما أنه ليس هناك حرية مطلقة بالنسبة للإنسان ، لأن الحرية المطلقة لا تكون إلا لمن علمه مطلقا وقدرته مطلقة ،وبما أن الإنسان ليس كذلك كانت حريته موازية لعلمه وقدرته ، كما أن من جهة أخرى لا يمكن أن يماثل الجمادات التي تظهر عليها الأفعال دون أن تكون لها إرادة فيها وإلا كان التكليف عبثا .[٢]

---

(١) الاختلاف في اللفظ – ابن قتيبة – ص ٢٢٦ – ضمن مجموعة تحت عنوان عقائد السلف – طبعة دار المعارف – الإسكندرية .

(٢) القول المبين في أهم قضايا علم أصول الدين – ص ٣٨٠ .

المطلب الثاني

القدرية الثانية " المعتزلة "[1]

يذهب المعتزلة إلى أن العبد خالق لأفعال نفسه الاختيارية بقدرة أودعها الله فيه وبذلك يصح التكليف وينتفي العبث والظلم عن الله سبحانه المترتب على نسبة أفعال العبد الاختيارية إلى الله .

ومذهب هؤلاء في الفعل الإنساني وسط بين إفراط (القدرية) وتفريط الجبرية وبين مذهبهم هذا ومذهب القدرية الأولى اتفاق وافتراق، فهم متفقون معهم في استقلال الإنسان بخلق أفعاله الاختيارية على وفق إرادته هو، ويفترقون عنهم في أن هذه الأفعال قد علمها الله أزلاً.

---

(1) المعتزلة : مدرسة من مدارس الفكر والكلام ، وهي من الفرق التي ظهرت في تاريخ المسلمين ، بدأت مع زعيمها الأول واصل بن عطاء عندما اعتزل مجلس الحسن البصري ، ثم نمت هذه الفرقة وتفرعت إلى فرق عديدة، كان لها دورها في القرنين الثاني والثالث الهجريين ، ثم انقسمت إلى معتزلة البصرة ومعتزلة بغداد ، وخالفوا في أصولهم ما أجمع عليه أهل السنة والجماعة ، ويجمعهم القول بالأصول الخمسة التوحيد، والعدل ،والوعد والوعيد ،والمنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وكان يطلق عليها أسماء عدة منها القدرية والمعطلة، والجهمية، وهم أرباب الكلام وأصحاب الجدل ،والتميز والنظر والاستنباط والحجج على من خالفهم ويفرقون بين السمع وعلم العقل ، وهم عشرون فرقة يجتمعون على أصل واحد لا يفارقونه ،ويختلفون في الفروع . (الملل والنحل – الشهرستاني ٣٨/١ الناشر : دار الكتب العلمية بيروت ، المعتزلة – د:هدي ص ٦ ، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع – أبي الحسن الملطي – ص ٤٠ – طبعة ١٩٤٩ – القاهرة .

ومذهب المعتزلة منبثق من تصورهم العدل الإلهي حيث رأوا أن عدل الله تعالى يقتضي أن يكون الإنسان حراً مريداً لأفعاله الاختيارية حتى يكون مسئولا عنها مسئولية كاملة وبذلك يصح التكليف وينتفي عن الله الظلم والجور.

يقول الشهرستاني حاكيا ما ذهب إليه المعتزلة: واتفقوا علي أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها، مستحق علي ما يفعله ثوابا وعقابا في الدار الآخرة والرب تعالي منزه أن يضاف اليه شر وظلم وفعل هو كفر ومعصية لأنه لو خلق الظلم كان ظالما كما لو خلق العدل كان عادلا.[١]

ومع أن المعتزلة ينكرون أن يكون الباري سبحانه خالق لأفعال العباد إلا أنهم لم ينكروا العلم الأزلي، فالله عندهم لم يزل عالما بكل ما يحدث من أفعال وفي ذلك يقول الخياط: إن المعتزلة لم ينكروا العلم الأزلي، فالله تعالي عندهم لم يزل عالماً بكل ما يكون من أفعال خلقه، لا تخفى عليه خافية ولم يزل عالماً من يؤمن ومن يكفر أو يعصي.[٢]

وقد ساعد المعتزلة على قولهم أنهم وجدوا في القرآن الكريم كثيرا من الآيات التي تربط الجزاء بالعمل ولا يتأتى ذلك إلا إذا أعطي الإنسان قدرة واختياراً يكون بهما محل المسئولية علي ما يفعل وإذا كان الإنسان بهذه المثابة فيكون تبعا لذلك مسئولا عن جميع أفعاله الاختيارية خيرها وشرها، ولا يتصور أن يكون لله دخل فيها، لأن ذلك يؤدي إلي أنه سبحانه

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني ٤٦/١ .

(٢) الانتصار والرد على ابن الراوندي – أبي الحسن الخياط المعتزلي – ص١١٨، طبعة ١٩٥٢ م – الناشر : دار الكتب العلمية – القاهرة .

يقدر علي خلق الشرور وهذا مما يتنافى مع كماله سبحانه.

فقد قال واصل بن عطاء في تقرير ذلك الأصل : أن الباري تعالى عادل لا يجوز أن يضاف إليه ظلم، ولا يجوز أن يريد من العباد خلاف ما يأمر ويحتم عليهم شيئا ثم يجازيهم عليه، فالعبد هو الفاعل للخير والشر والإيمان والكفر والطاعة والمعصية وهو المجازي على فعله والرب تعالي أقدره علي ذلك.[1]

فالمعتزلة يقولون بخلق الإنسان لأفعاله ، ويرون أن مشيئة الله تعالى وإرادته لا تتعلق إلا بما يحب ويرضى ، وكذلك قضاؤه وقدره ، وقالوا لا يريد الله من أفعال العباد إلا ما كان خيرا ، وما كان منها قبيحا فلا يريدها ، ولا يشاؤها بل يكرهها ويسخطها ، وليست المعاصي عندهم بقضاء الله تعالى وقدره ، ولم تكن بإرادته ولا يقع شيء منها بمشيئته ولا هي من خلقه وفعله ،لأنها ليست محبوبة له ولا مرضية عنده ،بل هي من إرادة العبد واختياره وفعله .[2]

أدلة المعتزلة على مذهبهم :

وقد استدل المعتزلة لمذهبهم بأن العبد موجد لأفعاله الاختيارية على

---

(1) الملل والنحل للشهرستاني، ج١، ص٥١.

(2) شرح الأصول الخمسة – القاضي عبد الجبار – تحقيق :عبد الكريم عثمان ص ٤٥٩ بتصرف الطبعة الثانية ١٩٨٨م – الناشر : مكتبة وهبة – القاهرة ،الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد – إمام الحرمين الجوينى – تحقيق : أسعد تميم – ص ٢٩٨ – الطبعة الثالثة ١٩٩٦ – الناشر مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت .

سبيل الاستقلال بأدلة عقلية ونقلية نذكر جانبا منها فيما يلي:

أولاً: الأدلة العقلية:

١ - الدليل الأول :

وهو عمدتهم الكبرى في الاستدلال على أن الإنسان هو الخالق لأفعاله الاختيارية إذ يقولون : " لو لم يكن العبد موجدا لفعله بالاستقلال لكان مجبورا ولو كان مجبورا للزم أمور منها [١] :

أ – بطلان المدح والذم على الأفعال ،إذ لا معنى للمدح والذم على ما ليس فعل ولا واقع بقدرته واختياره.

ب – بطلان التكاليف من الأوامر والنواهي، إذ لا معنى للأمر بما لا يكون فعلا للمأمور ولا يدخل تحت قدرته

جـ – بطلان الثواب والعقاب ،إذ لا وجه لإثابة العبد على ما كان بخلق المثيب ولا لعقابه على ما كان بخلق المعاقب .

د – بطلان فوائد الوعد والوعيد وإرسال الرسل وبعثة الأنبياء وإنزال الكتب والحث على تحصيل الكمالات وازالة الرذائل .

حيث لم يكن للعبد فعل وحيث أن هذه لزمت من كون العبد ليس

---

(١) شرح الأصول الخمسة – أحمد بن الحسين بن أبي هاشم – تحقيق :د: عبد الكريم عثمان – ص ٣٣٥ – الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ – الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة ، المحيط بالتكليف – حسن بن متوية – تحقيق: د/عمر السيد عزمي ، د: أحمد فؤاد الأهواني ص٣٦٧ – الناشر :الدار المصرية .بدون طبعة ،القول السديد في علم التوحيد – أبو دقيقة – تحقيق :د: عوض الله حجازي – ص١١٨ – الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية – بدون تاريخ .

موجدا لفعله بالاستقلال فما يؤدي إليها يكون باطلا فيثبت نقيضه وهو أن العبد موجد لفعله بالاستقلال وهو المطلوب .

الرد على هذا الدليل :

إن هذه الإلزامات التي ذكرتموها إنما تلزم الجبرية النافين لقدرة العبد واختياره لا على من يجعل فعله متعلقا بقدرته وارادته واقعا بكسبه ، ولا على من يجعل قدرته مؤثرة لا بالاستقلال بل بمرجح هو بمحض خلق الله تعالى .[١]

٢ – الدليل الثاني : وهو ما يسمى بـــ " برهان الشعور بالحرية " [٢]

هذا الدليل يعتبر من أظهر ما يتمسك به المعتزلة في الاستدلال على أن الإنسان خالق لأفعاله الاختيارية. يقول القاضي عبد الجبار :"وطريقة أخرى في أن أفعال العبد غير مخلوقة وأنهم المحدثون لها ، وهو أن هذه التصرفات يجب وقوعها بحسب قصودنا ودواعينا ، ويجب انتفاؤها بحسب كراهتنا وصارفنا مع سلامة الأحوال إما محقق وإما مقدرا ،فلولا أنها محتاجة إلينا ومتعلقة بنا ، وإلا لما وجب ذلك فيها "[٣]

والدليل على أن هذه التصرفات يجب وقوعها بحسب قصودنا ودواعينا هو أن أحدنا إذا دعاه الداعي إلى القيام حصل منه القيام على طريقة واحدة ووتيرة مستمرة بحيث لا يختلف الحال فيه وهذه أمارة كونه

---

(١) شرح المقاصد – سعد الدين التفتازاني – تحقيق :عبد الرحمن عميرة ٤ /٢٥٣ – الطبعة الثانية ١٤١٩هـــ – الناشر: عالم الكتب – بيروت

(٢) فلسفة المعتزلة – البير نصري ٦٤/٢ – الناشر: دار الثقافة – الإسكندرية .

(٣) شرح الأصول الخمسة ص ٣٢٧ ، المحيط بالتكليف ص ٣٣٧ .

موقوفا على دواعينا ويقع بحسبها ، والعلم بوقوع هذه الأفعال حسب دواعينا وقصودنا وغير ذلك من أحوالنا حاصل على وجه لا يمكن دفعه عن النفس ومعلوم استمرار ذلك ، وكل ما نقض هذه الجملة فيجب بطلانه .[١]

الرد على هذا الدليل :

لقد رد الأشاعرة على هذا الدليل بقوة ، ولم يروه كافيا في إثبات صحة دعوى المعتزلة ، وذلك من وجهين:

أ – الوجه الأول : إن القول بأن وقوع أفعالنا بحسب قصدنا وداعينا دليل على أنها خلق لنا ، هذا القول غير صحيح ،وذلك لأننا نرى من يريد الشيء ويقصده ولا يحصل ما يريد ولا ما يقصده ، فإنه ربما أراد أن ينطق بصواب فيخطئ، وربما أكلا لقوة وصحة فيمرض ويضعف ، وربما أراد القيام فيعرض له ما يمنعه منه إلى غير ذلك ، فبطل ما ذكرتموه ، وصح أن فعله خلق لغيره ، يظهر على حسب مشيئة الخالق تعالى ، وإنما يظهر كسبه لذلك الفعل بعد تقدم المشيئة والخلق من الخالق " [٢]

ب – الوجه الثاني : إن وقوع الكسب من الخلق على حسب القصد منهم لا يدل ذلك على أنه خلق لهم واختراع ،ألا ترى أن مشى الفرس والدابة يحصل على قصد الراكب وإرادته من عدو ، وتقريب ،

([١]) المحيط بالتكليف ص ٣٤٠ .

([٢]) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به – أبو بكر الباقلاني – تحقيق : عماد الدين حيدر ص ١٥٣ – الطبعة الأولى ١٩٨٦م – الناشر : عالم الكتب – بيروت .

ووقوف إلى غير ذلك ، ولا يقال إن الراكب خلق جري الفرس ولا سرعتها ولا غير ذلك من أفعالها ، فبطل أن يكون حصول الفعل على قصد الفاعل دليل على خلقه . فبطل أن يكون حصول الفعل على قصد الفاعل دليل على خلقه .[١]

٣ - الدليل الثالث :

أن بديهة العقل تفرق بين الأفعال وبعضها الآخر وذلك أنا نشاهد الفرق البعيد بين حركة المرتعش أو انتفاضة المحموم وبين حركة الماشي ونحوه ومعنى هذا أن الأفعال التي مصدرها العبد على ضربين :

أحدهما : ما يحدث قسرا عنه ولا اختيار له فيه ومثاله حركة المرتعش وانتفاضة المحموم.

الثاني : ما يحدث باختياره وإرادته وقصده وذلك كالمشي ونحوه فحيث ورد نص يفيد أن الله تعالى يخلق أفعال العبد فإن اللازم حمله على أحد هذين النوعين وهو ما يحدث قسرا بلا إرادة ولا اختيار لأنه لو حمل عليهما معا حتى يلزم من هذا الحمل صحة أن الله تعالى هو الخالق للجميع للزم على هذا الحمل التسوية وذلك باطل لأنه يناقض بديهة العقل الحاكمة بالتفرقة وإذا بطل التسوية بينهما بطل ما أدى إليه وهو حمل النص على النوعين جميعا فيثبت نقيضه ، وهو أن الأعمال الاضطرارية مخلوقة لله تعالى دون اختياره .[٢]

---

(١) الإنصاف للباقلاني ص١٥٤ .

(٢) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص ٤٥٧بتصرف ، شرح المسامرة بشرح المسايرة – تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ص٤٤ – طبعة

الرد على هذا الدليل :

وللرد على هذا الدليل نقول :إن الموجد المؤثر في الأفعال كلها هو الله وان نثبت للعبد قدرته تتعلق بفعله الاختياري لا على الوجه الذي أثبتناه لقدرة الله وهو الإيجاد والتأثير والاختراع ولكن على وجه آخر وإن كنا لا نعلمه فليس يضرنا أو ينقصنا أن نجهل هذا الوجه .[١]

٤ - الدليل الرابع :

يرى فيه المعتزلة أن الله سبحانه وتعالى لا يجوز أن يكون خالقا لأفعال العباد الاختيارية ، لما في هذه الأفعال من ظلم وجور وغير ذلك من أمور تتعلق بالمدح والذم على العل ، يتنزه تعالى عن الوصف بها .

يقول القاضي عبد الجبار: " وما يدل على أنه تعالى لا يجوز أن يكون خالقا لأفعال العباد ما هو ظلم وجور فلو كان الله تعالى خالقا لها لوجب أن يكون ظالما جائرا – تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا – " [٢]

ولو كان تعالى فاعلا للظلم لوجب أن ترجع إليه أحكام من الذم ونحوه مما يتعالى عنه القديم ، وهذا لا يختص بالظلم بل يضم جميع القبائح من الكذب والعبث وغيرها ، مما يتعالى الله عنها وهذا يلزم كل من يقول بأن الله هو الخالق لأفعال العباد .[٣]

إذن ينطلق المعتزلة في هذا الدليل من أحد أصولهم ، وهو العدل

مكتبة المحمودية – القاهرة .

(١) المرجع السابق .

(٢) شرح الأصول الخمسة ص٣٤٥ .

(٣) المحيط بالتكليف ص ٣٧٣ ــ وشرح الأصول الخمسة ص ٣٤٩ .

والذي يستلزم نفي الظلم والجور عن الله تعالى ، وما يتبعه ذلك من الذم والعبث مما يتعالى الله عنه ،وذلك لأنه لوكان الله تعالى خالقا لأفعال العباد وفيها ما فيها من ظلم وجور وكذب لكان متصفا بها ، واتصافه بها باطل ،فبطل ما أدى إليه وهو كونه خالقا لأفعال العباد وثبت نقيضه وهو أن العباد هم المحدثون والخالقون لأفعالهم .[1]

الرد على هذا الدليل :

وقد رد الأشاعرة هذا الدليل ولم يروه كافيا في إقامة دعوى المعتزلة من وجوه ثلاثة :

الأول : إن كون البارئ تعالى خالقا للظلم لا يعني أن يتصف تعالى بالظلم والجور كما توهم المعتزلة ،وذلك لأن الله تعالى خلق الظلم ظلما للظالم به ، وخلق الجور جورا للجائر به ، وخلق الكذب كذبا للكاذب به ، كما أنه خلق الظلمة ظلمة للمظلم به ، وخلق الضوء ضوءا للمستضيء به ، وخلق الحمرة حمرة للاحمرار بها ،فكما أن الله خلق الظلمة لليل ، والضياء للنهار ، والحمرة للاحمرار ، فكذلك خلق الطاعة طاعة للطائع بها والكذب كذبا للكذب به ، والجور جورا للجائر به ، ولا يوجب ذلك كونه جائرا ولا ظالما ولا كاذبا ، فصح ما قلناه وبطل ما قالوه .[2]

الثاني : إن الظلم والكذب والجور ، إنما يكون ظلما وكذبا إذا خالف الأمر ،

([1]) من قضايا العقيدة الإسلامية – د: أحمد عجيبة ص٢٧ – الناشر : مكتبة طنطا الحديثة .

([2]) الإنصاف للباقلاني ص١٥٦ .

وهذا كله يصح الوصف به لمن آمر أمره وناه نهاه وهم الخلق ، وأما الخالق فليس فوقه آمر ولا ناه ، فلا يصح وصفه بشيء من هذا .[1]

٥ - الدليل الخامس:

قالوا فيه لو كان الله تعالي موجداً لأفعال العباد لكان فاعلاً لها ، ولو كان فاعلاً لها لكان متصفا بها، لكن اتصافه بها باطل فبطل ما أدى إليه وهو كونه فاعلاً لها، وإذا بطل هذا ما أدى إليه وهو كونه موجداً لها فثبت أن العبد هو الموجد إذ لا واسطة واستدلوا على الملازمة الأولى بأن معني الموجد والفاعل واحد. [2]

فالمعتزلة في هذا الدليل ينفون الظلم والقبائح عن الله تعالي، لأنهم رأوا أن من أفعال العباد ما هو ظلم وكذب وكفر، وكل ما هو قبيح وشر ، فلو كان الله خالقا لهذه الأفعال لكان متصفا بها والله تعالى منزه عن القبائح لأنهم متفقون علي أن الله عادل وأنه لا يظلم الناس شيئا ومن هنا قالوا أن الإنسان خالق لهذه الأفعال.

الرد على هذا الدليل :

وللرد عليهم نقول :إن هذه سفسطة لأن الاتصاف يعتمد القيام

---

(١) المرجع السابق ص ١٥٧ .

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل – القاضي عبد الجبار ٤٠/٦ – الناشر :وزارة الثقافة والارشاد القومي – المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر ، شرح المقاصد في علم الكلام – سعد الدين التفتازاني، ٢٥٦/٤ – طبعة ١٩٨٩ م – الناشر: بيروت .

بالنفس لا الإيجاد فإن الله تعالى خالق للبياض والسواد وباقي الألوان ولا يتصف بشيء منها كذلك المتصف بالشرك والظلم هو من قام به وهو الشخص أما الموجد له فهو متصف بأنه أوجده فقط وليس متصفا به .[1]

ثانياً: الأدلة النقلية للمعتزلة :

إلي جانب الأدلة العقلية التي استدل بها المعتزلة على مذهبهم في حرية الإنسان في أفعاله نجدهم قد استخدموا جانبا من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والتي تدل بظاهرها على أن فعل العبد بخلقه وإيجاده نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

١ – من الآيات التي اعتمد عليها هؤلاء قول الحق تبارك وتعالى :

﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [2]

وجه الاستدلال بالآية الكريمة عند المعتزلة :

أنه لا وجه لاحتجاج المشركين لتبرير ما هم عليه لأن مشيئة الله لا دخل لها في تنفيذ الفعل الذي صدر من هؤلاء وهو الشرك فدل ذلك على أنهم حينما آثروا تعليق شركهم علي مشيئة الله كانوا مخطئين لأنهم لم يمنعوا من مقابله وهو الإيمان بل أمروا به وهذا صريح الدلالة علي مسئوليتهم الكاملة عن تصرفهم هذا وإذن فهم محل مؤاخذة وعتاب كما هو ظاهر الآية الكريمة.[3]

٢ – وكذلك استدلوا بقوله تعالي: ﴿ وَقُلِ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡۖ فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن

---

(١) شرح المقاصد ٤ /٢٥٦ ، وشرح المسامرة ص٥٠ ،الإنصاف للباقلاني ص ٢١٦ .

(٢) سورة الأنعام، الآية رقم ١٤٨.

(٣) في العقيدة الاسلامية والأخلاق، ص٨١.

شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡ ﴾ (١)

ووجه الاستدلال بهذه الآية :

أن الله قد فوض الأمر في ذلك إلى اختيارنا فلولا أن الكفر والإيمان متعلقان بنا ومحتاجان إلينا وإلا لكان لا معنى لهذا الكلام ولنزل منزلة قوله: من شاء فليسود ومن شاء فليبيض فكما إن ذلك سخف لأن الاسوداد والابيضاض غير متعلقين بآن، كذلك في مسألتنا(٢)

٣ – كذلك استدل المعتزلة لمذهبهم بقوله تعالي: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ ﴾ (٣)

وجه الاستدلال بهذه الآية :

فيها بيان من الله تعالى للمؤمنين بأن ما أصابهم من هزيمة في موقعة أحد إنما كان بأيديهم لأنهم لم يأخذوا بالأسباب اعتمادا على أنهم يدافعون عن الدين الحق وقد أجرى الله سبحانه سنته في كونه على قانون الأسباب والمسببات ومادام الأمر كذلك فإن للإنسان دخلا في نتائج أعماله، وهذا يؤكد مسئوليته عنها في حدود قدرته وإرادته.

ومنها قوله:﴿ مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ﴾(٤) وغيرها الكثير من الآيات القرآنية المتعددة.

---

(١) سورة الكهف الآية رقم ٢٩

(٢) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبدالجبار، ص٣٦٢.

(٣) سورة آل عمران الآية رقم ١٦٥.

(٤) سورة فصلت الآية رقم ٤٦.

كذلك استند المعتزلة إلى السنة النبوية المطهرة نأخذ من ذلك علي سبيل المثال ما يلي :

١ – فعن علي كرم الله وجهه قال : كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ذات يوم جالساً وفي يده عود ينكت به فرفع رأسه فقال: " ما منكم من نفس إلا وقد علم منزلها من الجنة والنار" قالوا :يا رسول الله فلم نعمل أفلا نتكل قال : لا ، اعملوا فكل ميسر لما خلق له ، أما إن كان من أهل السعادة فييسر له عمل أهل السعادة ، وأمان كان من أهل الشقاء فييسر لعمل أهل الشقاوة "[١]

ووجه الاستدلال بهذا الحديث:

أن الله تعالي بين أن الخلق مخلوقين للعبادة فلا جرم قال اعملوا بالطاعة فإن جميع الخلق قد يسر الله لهم الاشتغال بالعبادة التي لأجلها خلقوا وإنما يكون هذا التيسر حاصلا إذا قلنا العباد قادرون على الفعل، وإنه تعالى لا يخلق فيهم الكفر جبراً ولا يمنعهم عن الإيمان ولا يضلهم عن سواء السبيل فثبت أن قوله عليه الصلاة والسلام " اعملوا فكل ميسر لما خلق له" نص صريح بأن العبد موجد لأفعاله.

٢ – استدل المعتزلة كذلك بالحديث الذي رواه مسلم عن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – "ما من مولود إلا يولد علي الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه".[٢]

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه – باب فسنيسره لليسرى ١٧١/٦ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه – باب كل مولود يولد على الفطرة ٢٠٤٧/٤ .

وجه الاستدلال بالحديث :

هذا تصريح بإضافة الفعل إلى الأبوين لا إلى الله تعالى، وفي هذا دليل على أن العبد موجد لأفعاله.

وهكذا وجد المعتزلة في كتاب الله وسنة ورسوله – صلى الله عليه وسلم – ما يخدم مذهبهم كما رأينا من الآيات والأحاديث سالفة الذكر، وعلى كل حال فقد انطلق المعتزلة في هذه المسألة وفي غيرها من مبدأ تنزيهي ينأى بالذات الإلهية عن الظلم والجور ويثبت لها كل كمال إلهي وبناء على هذا راحوا يتعاملون مع النصوص في ضوء هذا المعنى فما وافق مذهبهم كان صريح الدلالة عليه وما خالفه لم يجدوا مفراً من تأويله بما يتفق معه لكي يجعلوا الآيات التي تخالف مذهبهم على وفاق مذهبهم أو على الأقل بحيث لا تتصادم مع ارائهم ومن هنا لجأوا إلي سلاح التأويل ولنأخذ من ذلك على سبيل المثال قول الله تعالي: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَٱعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ (١)

وبما أن ظاهر هذه الآية ينص صراحة على أن الله تعالي خالق كل شيء وبالتالي فهو خالق لأفعال العباد خيرها وشرها فقد أوجب المعتزلة صرف النص عن ظاهره وتأويله بما يتفق مع مذهبهم الذي توصلوا إليه وفي هذا يقول القاضي عبد الجبار في رده علي من استشهد بهذه الآية على أن الله تعالي خالق لأفعال العباد.

" أن هذا الظاهر متروك بالاتفاق لأنه – تعالى – من الأشياء ولم

---

(١) سورة الأنعام الآية رقم ١٠٢.

يخلق نفسه فلا يمكن التعلق بظاهر هذه الآية وعلى أن هذه الآية وردت مورد المدح ولا مدح بأن يكون الله تعالى خالقا لأفعال العباد وفيها الكفر والالحاد والظلم فلا يحسن التعلق بظاهره فإذا عدلتهم عن الظاهر فأخذتم بالتأويل، فلستم بالتأويل أولى منا فنتأوله على وجه يوافق الدليل العقلي فنقول إن المراد به: الله خالق كل شيء أي معظم الأشياء والكل يذكر ويراد ما ذكرنا قال الله تعالي في قصة بلقيس﴿ إِنِّي وَجَدتُّ ٱمۡرَأَةً تَمۡلِكُهُمۡ وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ وَلَهَا عَرۡشٌ عَظِيمٞ ﴾ [1] مع أنها لم تؤت كثيرا من الأشياء.[2]

وهكذا لجأ المعتزلة إلى تأويل الآيات القرآنية التي تتصادم مع مذهبهم وقد كانوا متفقين في تأويلاتهم هذه مع أصول مذهبهم وكانت لهم وقفة مع خصومهم ظهرت فيها نظراتهم العقلية التي تجاوزت ظاهر النصوص في كثير من الأحيان، ولا شك أن مذهبهم في المسألة التي معنا هو أوضح المذاهب إذا قيس بمذهب القدرية والجبرية كما رأينا أو بمذهب الأشاعرة كما سنرى .

مناقشة المعتزلة في أدلتهم :

قال المعتزلة بحرية الإرادة الإنسانية في الاختيار، بحيث نفوا عن الله سبحانه وتعالى إرادته لما لا يرضاه ولم يأمر به من أفعال البشر ، وبنوا مذهبهم على أصلين هما :

الأول : جعلوا المشيئة والإرادة بمعنى المحبة والرضا ،قالوا : كل ما شاءه

---

(1) سورة النمل الآية رقم ٢٣.

(2) انظر تنزيه القرآن عن المطاعن عبد الجبار، ص٤.

الله تعالى وقضاه فقد أحبه ورضيه .

الثاني : أن الإرادة توافق الأمر وتلازمه في الإطلاق ، وقالوا ما أمر الله به فقد أراده ، وما نهى عنه فقد كرهه . [1]

وقد وجهوا أدلتهم بشقيها العقلي والنقلي انطلاقا من هذين الأصلين، ورأوا أن ما يحبه الله ويرضاه ويأمر به يقع بمشيئته وارادته ، وما لا يحبه ولم يرضه فليس بإرادته ولا يقع تحت مشيئته ، لأن الإرادة والمشيئة – على أصولهم – ترادفان الأمر وتستلزمان الرضا والمحبة وانتهوا إلى مساواة الأمر بالإرادة ، والمحبة والرضا ، حيث جعلوا الإرادة إرادة واحدة فقط هي ارادة التشريع ، ولم يفرقوا بين الإرادة الكونية العامة، التي تتعلق بكل موجود ، ولا يخرج عنها كائن ، وبين الإرادة التشريعية الدينية التي تتعلق بالرضا والمحبة والأمر والنهي ،وتربط بأفعال الإنسان الاختيارية التي يتحمل تبعة المسؤولية عنها خيرا أو شرا ، ولذلك قالوا بالتلازم بين المحبة والرضا والأمر والإرادة وبنوا مذهبهم في هذه المسألة على هذه النتيجة التي انطلقوا منها في استدلالهم ، حتى انتهى

---

(1) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص ٤٦٤ – الأربعين في أصول الدين – أبو بكر الرازي – تحقيق : أحمد حجازي السقا ٣٤٣/١ – الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة ، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل – محمد بن أبي بكر أبن القيم الجوزية ص ٢١٨بتصرف – الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت .

بهم الأمر الى الخلط في توجيه النصوص وفساد الاعتقاد [١].

فالمعتزلة لما رأوا أن العبد مطالب بأشياء ومكلف باجتناب أخرى ورأوا الوعد والوعيد والثواب والعقاب والمدح والذم قرروا أن العبد خالق لأفعال نفسه الاختيارية على معنى أن الله خلق فيه قدرة يكون حرا في التصرف حتى يكون الثواب والعقاب على فعل نفسه لا على فعل غيره

والذي جعل المعتزلة يقفون هذا الموقف في هذه المسألة هو: ما رأوه ثابتا بالعقل والنقل من أن الله سيحاسب كلا على ما يعمل ، وما رأوه عادلا من ناحية أخرى من أن الله عادل لا يجازي إلا على ما كان يستطيع الإنسان أن يعمله من خير ولم يعمله ، وما كان يستطيع أن يتركه من شر وعمله ، فانتهوا من هذا وذلك إلى أن أفعال الإنسان لا تتعلق قدرة الله بشيء منها ، بل كلها من خلق الإنسان نفسه بكامل حريته واختياره ، وإلا لكان الأمر والنهي والمدح والذم والثواب والعقاب باطلا وظلما لا يليق بالله تعالى الذي يتنزه عن الظلم سبحانه [٢]

وبناء على ذلك تأولوا النصوص الواردة في مخالفة مذهبهم بحيث

---

(١) راجع :مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين – ابن القيم الجوزية ٢٥٢/١ – الطبعة الأولى ١٩٨٨م – الناشر : دار الفكر – بيروت ، القضاء والقدر في الإسلام – الدسوقي ص٢٢١ – الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ – الناشر المكتب الإسلامي بيروت ، المسامرة شرح المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة – ابن الهمام محمد بن عبد الواحد الحنفي ص١٢٥ – الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ – الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت،

(٢) القول المبين في أهم قضايا أصول الدين ص ٣٩٦ .

لا يحيون عن التوحيد ولا انفراد الإله بالخلق والإيجاد فهم معترفون بذلك ومذهبهم لا يعطي العبد إيجادا أو اختراعا لفعله بدون أقدار الله بل يقولون أن الله أقدره بأن خلق فيه قدرة .

مهما يكن من أمر فإن الذي حمل المعتزلة على المبالغة في تقرير مبدأ الحرية الإنسانية هو ما رأوه من مغالاة "الجبرية الخالصة " في تقرير مذهب الجبر وسلب الإنسان كل إرادة وقدرة على الفعل ، حيت رأوا أن القول بالجبر يتنافى مع عدل الله سبحانه ،وهم فيما ذهبوا إليه إنما حرصوا على تنزيه الذات الإلهية عن كن ما لا يليق بها، وهذا صحيح ولكنهم أخطأوا الطريق فوقعوا فيما هو أشنع مما حرصوا عليه ،حيث يلزم على كلامهم أن يقع في ملكه ما لا يريده ، ويريد ما لا يقع ، وهذا لا يجوز في حقه تعالي ، ولا يليق بجلا له.

المبحث الثالث

مذهب الأشاعرة [1]

جاء الأشاعرة فوجدوا الخلاف شديداً بين الجبرية والقدرية فأرادوا أن يسلكوا مسلكاً وسطاً فلم ينفوا قدرة الله تعالي كما فعل الجبرية ولم يقولوا أن العباد خالقون لأفعالهم كما فعل القدرية وقد وجدوا أن الفرق واضح بين فعل العبد الاختياري وبين الأفعال التي تدرك في الجمادات فإنها صادرة لا عن شعور واختيار وكذلك الفرق بين حركة المرتعش وحركة غيره فإن الأولى صادرة لا عن اختياره والثانية صادرة عن اختياره .

يقول الشهرستاني : " إن العبد كما يحس من نفسه التمكن من الفعل كذلك يحس من نفسه الافتقار والاحتجاج إلى معين في كل ما يتصرف ، ويجد ذلك في استطاعته ويشعر فقدان الاستقلال والاستبداد بالفعل في كل ما يأتي ويذر ويقدم ويؤخر من تصرفاته ".حلال والاستبداد بالفعل في كل ما يأتي ويذر ويقدم ويؤخر من تصرفاته ".[2]

([1]) الأشعرية : هم أتباع أبو الحسن الأشعري مؤسس مدرسة الأشعرية ، وهو أبو الحسن علي بن إسماعيل ، ولد عام ٢٦٠ هـ بالبصرة ، وقيل عام ٢٧٠هـ ، وينتهي نسبه إلى أبي موسى الأشعري الصحابي الجليل – رضي الله عنه – " راجع الفرق بين الفرق للبغدادي ص ٢٦٥، الفرق الكلامية الإسلامية مدخل ودراسة – د: علي عبد الفتاح المغربي ص ٢٧٨ – طبعة ١٩٦٨م – القاهرة.

([2]) نهاية الإقدام في علم الكلام – الشهرستاني ص٨٨ – الناشر : كتبة زهران – القاهرة .

ولما وجدوا ظواهر النصوص تسند الأعمال إلى الله تعالى قرروا مذهبهم على ضوء الحالتين فاخترعوا فكرة الكسب لحل هذه القضية.

مفهوم الكسب عند الأشعري :

أولا : تعريف الكسب في اللغة :

جاء في معجم مقاييس اللغة : (كَسَبَ) الْكَافُ وَالسِّينُ وَالْبَاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى ابْتِغَاءٍ وَطَلَبٍ وَإِصَابَةٍ، وَيُقَالُ كَسَبَ أَهْلَهُ خَيْرًا، وَكَسَبْتُ الرَّجُلَ مَالًا فَكَسَبَهُ.(١)

وجاء في لسان العرب : الكَسْبُ: طَلَبُ الرِّزْق، وأَصلُه الْجَمْعُ. كَسَبَ يَكْسِبُ كَسْباً، وتَكَسَّبَ واكْتَسَب. قَالَ سِيبَوَيْهِ: كَسَبَ أَصابَ، واكْتَسَب: تَصَرَّف واجْتَهَد. قَالَ ابْنُ جِنِّي: قولُه تَعَالَى:" لَها مَا كَسَبَتْ، وَعَلَيْها مَا اكْتَسَبَتْ"(٢) عبر عن الحسنة بكسبت وعن السيئة باكتسبت (٣)

وللكسب في القرآن الكريم معاني متعددة ، منها :

الأول : عقد القلب وعزمه كقوله تعالى " لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم والله غفور حليم " (٤) بما كسبت أي بما عزمتم وقصدتم .

الثاني : كسب التجارة من المال ،قال تعالى " يأيها الذين ءامنوا من طيبات

---

(١) معجم مقاييس اللغة – أحمد بن فارس القزويني – تحقيق: عبد السلام محمد هارون ١٧٩/٥ – طبعة ١٩٧٩م – الناشر : دار الفكر – بيروت .

(٢) سورة البقرة الآية رقم ٢٨٦

(٣) لسان العرب ٧١٦/١ .

(٤) سورة البقرة الآية رقم ٢٢٥.

ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض " [١] أي بما كسبتم من التجارة والزرع .

الثالث : السعي والعمل كقوله تعالى "لا يكلف الله نفسا إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت " [٢] .

ثانيا : تعريف الكسب عند علماء الكلام:

١ – يقول الإمام الأشعري الكسب معناه : " أن الله تعالى أجرى العادة بأن العبد متى اختار الطاعة فعلها فيه وفعل القدرة عليها ، والعبد متمكن من الاختيار إن كانت القدرة عنده لا أثر لها في الفعل " [٣]

فالإمام الأشعري يرى أنه لا أثر لقدرة لعبد في مقدوره ولا في صفته، أجرى الله العادة بخلق مقدوره عندها، وكسب العبد وقوعه مقارنا لها .

٢ – وعرفه الجرجاني بقوله : " والكسب عند الأشعري هو عبارة عن مقارنة فعل العبد لقدرته وارادته من غير أن يكون هناك منه تأثير ومدخل في وجوده سوى كونه محلا له ."[٤]

فالإمام الأشعري صرح بنفي كل تأثير للقدرة الإنسانية ،إذ لا يرى

---

(١) سورة البقرة الآية رقم ٢٦٧ .

(٢) سورة البقرة الآية رقم ٢٨٦.

(٣) اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع – أبي الحسن الأشعري – تحقيق د: حمودة غرابة – ص٧٦ – طبعة ١٩٥٥م – الناشر : مكتبة الخانجى – القاهرة .

(٤) مذاهب الإسلاميين – د: عبد الرحمن بدوي ٥٥٥/١ – طبعة ١٩٧١م – الناشر: دار العلم للملايين .

لتلك القدرة أي تأثير في الفعل لا من حيث وجوده ولا من حيث صفاته ،بل الكل واقع بالقدرة الإلهية على وجه الإبداع والإحداث [١]

فحقيقة الكسب عنده :"أن الشيء وقع من المكتسب له بقوة محدثة"[٢]

ويوضح الشهرستاني نظرية الكسب عند الأشعري فيقول " وعند الأشعري لا تأثير للقدرة الحادثة في الإحداث لأن جهة الحدوث قضية واحدة لا تختلف بالنسبة إلى الجوهر والعرض ، فلو أثرت في قضية الحدوث لأثرت في حدوث كل محدث حتى تصلح لإحداث الألوان والطعوم والروائح ، وتصلح لإحداث الجواهر والأجسام ، فيؤدي إلى تجويز وقوع السماء على الأرض بالقدرة الحادثة، غير أن الله تعالى أجرى سننه بأن يحقق عقيب القدرة الحادثة ، أو تحتها ،أو معها ، والفعل الحاصل إذا أراده العبد وتجرد له ، ويسمى هذا الفعل كسبا، فيكون خلقا من الله تعالى وإبداعا وإحداثا ، وكسبا من العبد حصولا تحت قدرته [٣]

فالكسب بهذا المعنى هو : مجرد اقتران قدرة العبد بفعل الله دون تأثير لهذه القدرة في ايجاد المقدور.

٣ – وعرفه الأستاذ الاسفراييني بقوله :"حقيقة الكسب من المكتسب وهو

---

(١) اللمع للأشعري ص٧٣ ، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين – أبو بكر الرازي – تحقيق : طه عبد الرؤوف ص١٩٤ – الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية .

(٢) اللمع للأشعري ص ٧٦ .

(٣) نهاية الإقدام للشهرستاني ص٧٢ .

وقوع الفعل بقدرته مع تعذر انفراده به وحقيقة الخلق هو وقوع الفعل بقدرته مع صحة انفراده به " [١]

فالأستاذ الاسفراييني يرى أن الفعل واقع بمجموع القدرتين معا قدرة الله وقدرة العبد .

٤ – وعرف القاضي الباقلاني الكسب بقوله "معنى الكسب أنه تصرف في الفعل بقدرته تقارنه في محله فتجعله بخلاف صفة الضرورة من حركة الفالج وغيرها."[٢]

وفرق القاضي الباقلاني بين الخلق والكسب ،فالخلق إيجاد من عدم ،والكسب فعل العبد المخلوق بإرادة الله تعالى ،فالقاضي الباقلاني أثبت للقدرة الإنسانية تأثيرا في وصف الفعل ،به يتصف صاحب القدرة بكسب هذا الوصف ، وجعل هذا الوصف مناطا للثواب والعقاب [٣]

٥ – وعرف الإمام الآمدي الكسب بقوله :" أما الكسب فأحسن ما قيل فيه إنه المقدور بالقدرة الحادثة ،وقيل :هو المقدور القائم بمحل

---

(١) المطالب العالية للرازي – تحقيق د: أحمد حجازي السقا ١٠/٩ – الطبعة الأولى ١٩٨٧م – الناشر : دار الكتاب العربي – بيروت .

(٢) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل – القاضي الباقلاني – تحقيق: عماد الدين أحد حيدر – ص٤٣٧ – طبعة ١٩٩٣ – الناشر مؤسسة المكتب الثقافية – بيروت .

(٣) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به – القاضي الباقلاني – تحقيق : الشيخ : محمد زاهد الكوثري ص١٣٨ – الطبعة الثانية ٢٠٠٠م – الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث ، نشأة الأشعرية وتطورها – د: جلال محمد موسى ص٣٤١ – الطبعة الأولى ١٩٧٥م – الناشر: دار الكتاب اللبناني .

القدرة."[١]

فيعود الإمام الآمدي بذلك إلى موقف الإمام الأشعري ،ويعرف الكسب على النحو الذي نجده عنده إذ ينفي كل أثر للقدرة الحادثة في أفعال أصحابها .[٢]

٦ – وعرفه الإمام الغزالي بقوله: "المذهب الحق هو أن المؤثر مجموع القدرتين : قدرة الله وقدرة العباد، فالأفعال الصادرة عن العباد كلها بقضاء الله وقدره ،ولكن للعباد اختيار ،فالتقدير من الله ،والكسب من العبد .[٣]

هكذا نجد تعريفات الأشاعرة للكسب قد مرت بمراحل متعددة نتيجة لتطور المذهب الأشعري في هذه النظرية على يد أتباع الإمام الأشعري .

ثالثا: تعريف الكسب عند الماتريدية .

إذا كان تعريف الكسب عند الأشاعرة مر بمراحل متعددة ، فإننا نجد تعريف الكسب عند الماتريدية لم يمر بهذه المراحل بل ثبت تعريفهم له على النحو التالي :

١ – عرفه الإمام الماتريدي بقوله :" إن حقيقة ذلك الفعل الذي هو للعباد من طريق الكسب ولله من طريق الخلق [٤]

([١]) غاية المرام في علم الكلام – تحقيق د : حسن محمود عبد اللطيف ص٢٢٣ – طبعة ١٩٧١م – الناشر : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة .

([٢]) الآمدي وآراؤه الكلامية – د: حسن الشافعي ص٤٧٤ – الطبعة الأولى ١٩٩٨م .

([٣]) الأربعين في أصول الدين لأبي حامد الغزالي ص٢٧ .

([٤]) التوحيد – أبي منصور الماتريدي – تحقيق د: فتح الله خليف ص٢٢٨ – الناشر:

٢ – يقول الإمام أبو المعين النسفي في تعريفه للكسب : " هو صرف القدرة إلى أحد مقدورين ، وهو غير مخلوق لأن جيع ما يتوقف عليه فعل الجوارح من الحركات وكذلك التروك التي هي أفعال النفس من الميل والداعية والاختيار بخلق الله تعالى لا تأثير لقدرة العبد فيه ، وإنما محل قدرته عزمه عقب خلق الله تعالى هذه الأمور في باطنه عزما مصمما بلا تردد وتوجها صادقا للفعل طالبا إياه ،فإذا وجد العبد ذلك العزم خلق الله تعالى له الفعل فيكون منسوبا إليه من حيث هو حركة ومنسوبا إلى العبد من حيث هو زنا ونحوه.[١]

وعرفه تعريف آخر بقوله : ما وقع المقدور به من حيث يصح انفراد القادر فهو خلق وما وقع المقدور به مع تعذر انفراد القادر به فهو كسب [٢]

٣ – وعرفه الإمام التفتازاني بقوله : "الكسب هو صرف العبد قدرته وارادته إلى الفعل " [٣]

ومعنى صرف القدرة جعلها متعلقة بالفعل وذلك الصرف يحصل

دار الجامعات المصرية

(١) التمهيد لقواعد التوحيد – أبو المعين النسفي – تحقيق حبيب الله حسن محمد ص ٦٧، ٧١ – الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – الناشر :دار الطباعة المحمدية .

(٢) المصدر السابق ص٧١ .

(٣) شرح العقائد النسفية – التفتازاني – تحقيق د: أحمد حجازي السقا ص٥٨ – طبعة ١٩٨٨م – الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة .

بسبب تعلق الإرادة بالفعل لا بمعنى أنه سبب مؤثر في حصول ذلك الصرف لانفراد الله تعالى بالتأثي . الكسب هو صرف العبد قدرته وإرادته إلى الفعل"[١]

٤ – وعرفه الإمام نور الدين الصابوني بقوله :" اختلف عبارات أصحابنا في الفرق بين الكسب والخلق قال بعضهم كل مقدور حصل في محل قدرته فهو كسب وكل مقدور حصل لا في محل قدرته فهو خلق ،وقال بعضهم ما وقع بآلة فهو كسب وما كان بغير آلة فهو خلق، وقيل: ما وقع المقدور به بحيث لا يصح انفراد القادر به فهو كسب وما وقع بحيث يصح انفراد القادر به فهو خلق "[٢]

موقف الأشاعرة من أفعال العباد :

أراد "الأشعري" أن يخفف من حدة الاتجاه الجبري ليكون للتكليف معنى، وأن يفسد اتجاه الاختيار الحر الذي يجعل الله في موقف الضعيف المقهور الذي يقع سلطانه ما لا يريده ، ويجعل كذلك من الإنسان شريكا لله في الخلق ، فوقف في منتصف الطريق فقال بنظرية "الكسب" فجمع بها ارادة الله وقدرته ليكون الفعل مخلوقا من الله ، وإرادة الإنسان وقدرته الغير مؤثرين في الفعل ،ويكون للإنسان اكتساب فعله .

ويقيم الأشعري نظرية "الكسب" على أساس التمسك الشديد بمبدأ إفراد الله سبحانه وتعالى بالخلق لكل شيء، ومعنى هذا أن أفعال الإنسان

---

(١) حاشية على شرح العقائد النسفية – عبد الحكيم السيالكوتي ص٣٥٩ – الطبعة الثانية ١٩٣٩ م – الناشر : مطبعة محمد علي صبيح

(٢) الكفاية في الهداية – الإمام نور الدين الصابوني – لوحة رقم ٩١ ب .

الاختيارية مخلوقة لله لأنها واقعة في عموم قدرته وإرادته وعلمه وسموا جريانها علي يد الإنسان كسباً وهذا الكسب هو مناط التكليف والثواب والعقاب.

من هذا المنطلق رأى الأشاعرة أن الحق في هذه المسألة هو: التوسط والقول بأن الله تعالي خالق لجميع أفعال العباد، لا خالق لها غيره وإنما العباد مكتسبون لأعمالهم ويقرر الأشاعرة أن هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة يقول القاضي أبو بكر الباقلاني.

ومذهب أهل السنة والجماعة أن الله تعالى هو الخالق وحده ولا يجوز أن يكون خالق سواه فإن جميع الموجودات من أِشخاص العباد وأفعالهم، وحركات الحيوانات قليلها وكثيرها حسنها وقبحها

خلق الله تعالى لا خالق لها غيره فهي منه خلق وللعباد كسب.[١]

والذي دعا الأشاعرة إلى القول بأن الله تعالى خالق لأفعال العباد كلها سواء كانت اضطرارية أو اختيارية هو أنهم رأوا أن قدرة الله تعالى عامة شاملة لجميع الممكنات ومتي كان الأمر كذلك فإن جميع ما يحدث في الكون من إيجاد أو إعدام أو خير أو شر إنما يكون بقدرة الله سبحانه على وفق علمه وإرادته.

ويرون أن ما ذهب إليه خصومهم " القدرية والمعتزلة" إنما يؤدي إلى محال في حق الله سبحانه وتعالي لا يليق به ذلك لأن القول باستقلال العبد بخلق أفعاله الاختيارية يؤدي إلى أن يكون الله عاجزاً عنها في حين أنها أمور ممكنه ولما كانت قدرة الله تعالى متعلقة بكل الممكنات فإن هذا

---

(١) الانصاف للباقلاني، ص١٤٤.

يدل على أن أفعال العباد داخلة في دائرة هذه القدرة، كما أنهم يتصورون أن القول باستقلال العبد في فعله يؤدي إلي أن يكون لله شريك في الخلق ، ويرون أن انمحاء إرادة العبد وقدرته أمام إرادة الله وقدرته، أمر يقره الإسلام بل هو من طبيعته لأن الإسلام معناه: الخضوع والاستسلام.[١]

ولكن إذا كان الفعل الاختياري مخلوقا لله تعالي بقدرته فما هو هذا الكسب بجانب قدرة الله تعالى على الفعل؟

لقد صوروا ذلك بأن العبد إذا أراد فعل شيء باختياره، فإنه مسبوقا بإرادته لهذا الفعل ثم تتجه الإرادة ويحصل عزم وتصميم على الفعل وهنا يخلق الله للعبد قدرة تقارن الفعل من غير تأثر لها فيه لأن قدرة الله هي المؤثرة في إيجاد الفعل وخلقه وهذه القدرة المخلوقة للعبد المقارنة للفعل ليست موجودة قبل الفعل بل الموجودة قدرة غيرها، لأن القدرة عرض والعرض عند الأشعري لا يبقى زمانين لأنه لو جد زمانين لاتصف بالبقاء والبقاء عرض فيلتزم العرض بالعرض وهو محال، إذن فقدرة العبد متجددة آنا بعد الآن ،وما مهمة قدرة العبد المخلوقة وقت الفعل إلا مثل أداة تقترن بقدرة الله من غير تأثير فمجرد مقارنة قدرة العبد للفعل من غير تأثير لها فيه، يسمى كسبا أو هو صرف قدرة العبد إلي الفعل وهو المقتضي للثواب والعقاب والمسئولية الكاملة عند الأشعري فقدرة العبد تكسب الفعل ولا تخلقه.[٢]

---

(١) القرآن والفلسفة ، د/ محمد يوسف موسي، ص١١٨.

(٢) عقائد وأخلاق – تأليف لجنة من قسم العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين ص٩٠ – طبعة ١٩٧٤ م – الناشر مكتبة التراث .

واذا قيل للأشعري كيف تقترضن قدرتان على فعل واحد أليس ذلك وجود أثر واحد ومؤثرين ؟

قال: إن قدرة العبد تتعلق بالفعل كسباً أما قدرة الله فتتعلق به خلقاً وإيجادا مع أن هذا الكسب أيضاً مخلوق لله عند الأشعري وإذن فقد صار إلى مذهب الجبر في النهاية .[١]

والذى دفع الأشعري الى القول بالكسب هو ما يرى في الإنسان من ارادة وقدرة على الفعل والترك ثم يرى من جهة أخرى قدرة الله الشاملة لكل شيء وعلمه المحيط بكل شيء فلم يرتض أن تقول أن العبد خالق لأفعاله ، ان الخلق لله ولم يرتض أن يجعل الالة مسخرة لأن العبد يجد من نفسه إرادة وقدرة فلابد من أن يضيف إليه شيء ممن يعمل وسمى هذا كسبا ويقول الأشعري والعبد قادر على أفعاله إذ الإنسان يجد من نفسه تفرقة ضرورية بين حركات الرعدة والرعشة ، وبين حركات والإرادة والتفرقة راجعة إلى أن الحركات الاختيارية حاصلة تحت القدرة على اختيار القادر. [٢]

العبد إذن عند الأشعري " مجبور في قالب مختار " مجبور من حيث إنه لا أثر له البتة في أثر ما عموما، وإنما هو وعاء وظرف للحوادث والأعراض ، يخلق الله فيه ما شاء وكيف شاء ، ومختار من حيث إن عادة الله لما جرت معه بدوام موالاة الفعل عليه لا سيما حال خلقه فيه كراهة

---

(١) المصدر السابق ص ٩١) .

(٢) الملل والنحل للشهرستانى، ج ١، ص ٨٨ ، انظر مقالات الاسلامين ج ٢ ص٢٢١.

للفعل ،وإنما يمده الله بالفعل في بعض الأوقات على حسب الحاجات ، وخصوصا حال خلقه تعالى له عزما وتصميما على الفعل ،صار العبد بهذه العادة العجيبة متمكنا من الفعل والترك بحسب الظاهر .[١]

والحق أن ما ذهب إليه الأشعري في هذه المسألة مما يتوقف العقل في قبوله لذلك لأن فكرة الكسب لديهم لا تعدو أن تكون قولاً بالجبر وإن لبست قناع هذا اللفظ "الكسب" ،ذلك لأن القول بعدم قدرة العبد على خلق أفعاله وهو نفس كلام الجبرية ، ويلزم هؤلاء هنا ما يلزم أولئك هناك من أن الله يكون غير عادل حين يحاسب الانسان على فعل ليس له فيه إرادة وقدرة وهذا يظهر . لنا أن مذهب الأشاعرة قريب من مذهب الجبرية، وأن فكرة الكسب لم تحل المسألة على الوجه المرضي الذي يتفق مع صريح العقل وصحيح النقل .

هذا وقد لاقت فكرة الكسب كما صورها الأشعري هجوما لاذعا من كثير من العلماء فقرروا أنها وهم من الأوهام لا حقيقة لها، بل قال بعضهم إنها من المحالات يقول ابن تيمية: ثم أثبتوا كسبا لا حقيقة له، فإنه لا يعمل من حيث تعلق القدرة بالمقدور فرق بين الكسب والعمل، ولهذا صار الناس يسخرون بمن قال هذا ويقولون : ثلاثة أشياء لا حقيقة لها طفره النظام، وأحوال أبي هاشم ، وكسب الأشعري[٢]

---

(١) تجديد في المذاهب الفلسفية والكلامية – د : عاطف العراقي ص ١٤٣ – طبعة ١٩٧٤م – الناشر: دار المعارف – القاهرة ، القول المبين في أهم قضايا علم أصول الدين – د: محمد المهدي ص ٤٠٦.

(٢) رسالة الإدارة والأمر، مجموعة الرسائل الكبري لابن تيمية ٣٦٥/١.

ويقول ابن قيم الجوزية : يقال محالات الكلام ثلاثة، كسب الأشعري وأحوال أبي هاشم ، وطفرة النظام [١].

أدلة الأشاعرة :

استدل الأشاعرة على أن الله تعالي هو الخالق لأفعال العباد كلها، من إيمان أو كفر، ومن طاعة أو عصيان، ومن هدي وضلال... الخ ، وأنه ليس شيء من ذلك من خلق العباد بأدلة من العقل والشرع وسوف تناول هذه الأدلة بشيء من الإيجاز.

الأدلة العقلية:

الدليل الأول : " **القائم على فكرة وجوب الكمال للذات الإلهية** " :

وفي هذا الدليل يبين الأشعري أنه إذا لم يكن الله هو الخالق لأفعال العباد ، وأن العباد هم المحدثون لأفعالهم ، للزم أن يكون الباري تعالى ناقصا إلى من له القدرة عليه ، وهذا لا يجوز في حقه تعالى ،لتناقضه مع عموم قدرته وكمال ذاته تعالى [٢].

كذلك قالوا أن الأفعال المحكمة دالة على علم خالقها ومخترعها، ولو جاز أن يكون العبد خالقا لأفعاله لكان عالما بتفاصيلها، ضرورة أن إيجاد الشيء بالقدرة والاختيار لا يكون إلا كذلك ، ولكن اللازم وهو العلم بالتفاصيل باطل، إذ أنه تصدر من العبد أفعال في حالة غفلته وذهوله، وهي على الاتساق والانتظام وصفة الاتفاق والإحكام وهو لا يحيط بها ولا يعلمها، فلو كان الانسان خالقا لها لكان عالما بها، ولكنه غير عالم بما

([١]) شفاء العليل لابن قيم الجوزية ص٥٠.

([٢]) اللمع للأشعري ص ٥٧ .

يصدر منه ، فلم يبق الا أن الخالق لأفعالنا هو الذي أحاط علما بها من كل وجه وهو الله تعالي كما قال : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ ..

الدليل الثاني : " القائم على المقارنة بين الحركة الاضطرار وحركة الاكتساب " :

وفي هذا الدليل يتخذ الأشعري من حدوث حركة الاضطرار وحاجتها إلى الظروف الزمانية والمكانية ، في كونها خلقا لله تعالى ما يدل على حدوث حركة الاكتساب ، وبالتالي تكون مخلوقة لله تعالى .

يقول الأشعري : " ودليل من القياس على خلق أفعال الناس، هو أن الدليل على خلق الله تعالى حركة الاضطرار قائم في خلق حركة الاكتساب، وذلك أن حركة الاضطرار إن كان الذي يدل على أن الله خلقها ،حدوثها ، وحاجتها إلى مكان وزمان ،فكذلك القصة في حركة الاكتساب "[1] .

إن ما يريد أن يقوله الأشعري في هذا الدليل هو أنه : قام البرهان على أن كل ممكن تتعلق به قدرة الله تعالى، وكل حادث ممكن، وفعل العبد حادث، فهو إذن ممكن مقدور، وتتعلق به قدرة الله تعالي، ولا فارق في هذا بين حركة الاضطرار وحركة الاختيار، إذ أن حركة الاختيار مماثلة لحركة الاضطرار من حيث أنها حادثة وممكنة ويستحيل أن تتعلق قدرة الله تعالي بإحداها وتقصر عن الأخرى. [2]

الدليل الثالث : " وجوب إحاطة الفاعل علما بتفاصيل ما يفعل " :

وفي هذا الدليل يبين الأشعري أن الله هو الخالق لأفعال العباد وذلك انطلاقا من أن الفاعل الحقيقي هو الذي يعلم ما يصدر عنه من أفعال ويحيط

---

(1) اللمع للأشعري ص ٥٧ .

(2) الاقتصاد في الاعتقاد ص٤٣ .

علما بتفاصيلها ، وهذاما نفتقده في أفعال العباد، بدليل ما يظهر عنه من أفعال ولا يعلم تفاصيلها ، وكذلك ما يصدر عنه من أفعال في حال غفلته وذهوله ولا يعلم من كميتها ولا كيفيتها شيء.

يقول الأشعري : " الفعل لا يكون فعلا على الحقيقة إلا ممن علمه على ما هو عليه من حقيقته كما لا يجوز أن يكون فعلا ممن لم يعلمه فعلا"[١] .

ومعنى هذا الدليل : إذا كان الله لا يطلع أحدا من خلقة على شيء إلا إذا كان عالما به، فكذلك لا يقدرهم على شيء إلا إذا كان قادرا عليه، أي كما أن الله سبحانه لا يعلم أحدا من خلقه بشيء إلا وكان الله عالما بذلك الشيء، فكذا إذا أقدر مخلوقا على شيء فإنه يكون قادراً أيضا على ذلك الشيء، بل هو عليه أقدر وعليه إذا قدر الله العبد على فعل فإن الله يكون قادراً علي ذلك الفعل فيوجده بقدرته .

الدليل الرابع :

قالوا : أن من شروط الخالق للشيء أن يكون قادرا على خلق الشيء وضده فإن من يقدر على خلق الحياة يقدر على خلق ضدها وهو الموت، وكذلك من يقدر على خلق التفريق في الجسم يقدر على خلق الاجتماع له حتي يعود كما كان جسماً مؤلفاً، ولما وجدنا أحدنا لا يقدر على ذلك صح أنه غير خالق ، ولما وجدنا الخالق تعالي يقدر على خلق الشيء

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة – أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ص٧٣ – الناشر : مكتبة الإيمان – القاهرة .

وضده دل على أنه هو الخالق لا خالق سواه [1].

تلك كانت أدلة الأشعري في إثبات أن الله هو الخالق لأفعال العباد الاختيارية ، بين فيها أن إضافة هذه الأفعال للإنسان على جهة الخلق والإحداث لا تصح عقلا ولا شرعا ، وذلك لأن الله هو الخالق العالم بتفاصيل ما يفعل ، وهذا غير متحقق في الإنسان إذ تصدر عنه أفعالا من غير علم بتفاصيلها وظروفها ونتائجها ، وبين فيها أنه لا يصح عقلا القول بخلق الإنسان لأفعاله ، وأن هذه الأفعال لا تدخل تحت قدرته تعالى لأن ذلك يؤدي إلى النقصان في حقه تعالى لما يستلزمه من الضعف والعجز والحد من قدرته تعالى ، وهو ما يتنافى مع الكمال الواجب له تعالى ، وبين أننا إذا حكمنا بأن الله هو الخالق لأفعال العباد الاضطرارية يجب علينا أن نحكم بخلقه تعالى لأفعاله الاختيارية ، لاستوائها في الحدوث والحاجة إلى المكان والزمان .

هذا مجمل ما استدل به الأشاعرة على نظرية "الكسب" التي حاولوا بها إفساح المجال لحرية الإرادة ليستقيم التكليف ، وليتوسطوا بالنظرية بين الاتجاهين الجبري والاختياري ، ولكن الجبرية تسلطت عليهم أكثر، فلم يجعلوا للإرادة الإنسانية ولا القدرة الإنسانية أي تأثير في فعل الإنسان .

الأدلة النقلية:

استند الأشاعرة إلى آيات من الكتاب العزيز، وأحاديث من السنة النبوية المطهرة ، تفيد أن الله تعالى هو الخالق لأفعال العباد وأنها مقدرة منذ الأزل.

([1]) الأربعين في أصول الدين للرازي ص ٢٣٩، والانصاف ص ١٣٠.

أولا : الآيات القرآنية :

أما الآيات القرآنية التي استدل بها الأشاعرة على أن الله خالق لأفعال العباد كثيرة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

١ – فمنها قول الله تعالي : ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ فَٱعْبُدُوهُ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ ﴾ [١] وقد رأى الأشاعرة أن هذه الآية : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ تنص على أن الله تعالى خالق لنا ولأعمالنا .

وفي هذا يقول الباقلاني: "أخبره تعالي أنه خالق لأعمالنا على العموم، كما أنه خالق لصورنا وذواتنا على العموم ، وهذا من أوضح الأدلة من الكتاب" [٢].

فإن الله ساق الآية حكاية علي لسان ابراهيم عليه السلام حينما مر على قوم ينحتون الأحجار ليتخذوها أصناما تعبد من دون الله فقال لهم : ﴿ قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ فإن جعلت " ما " مصدرية كان المعنى والله خلقكم وعملكم، ولا يراد بالعمل إلا الأثر الحاصل بالمصدر الذي هو النقش والنحت، لا المعنى المصدري لأنه لا يتعلق به خلق ، إذا هو أمر اعتباري وبذلك حصل الاستشهاد بالآية على أن عمل العبد مخلوق الله تعالى، كما حصل الانسجام بين صدرها وعجزها، إذ المعنى كيف تعبدون ما تنحتون مع أن الله خلقكم وخلق عملكم من النحت والنقش الذي

---

(١) سورة الصفات الآيات أرقام ٩٥-٩٦.

(٢) مذكرات في التوحيد للمرحوم الشيخ صالح شرف ص ٦ وما بعدها.

به يصير الحجر معبوداً؟.

وإن جعلت "ما " موصولا اسميا حصل الاستشهاد والطباق أيضا، إذ المعني عليه، والله خلقكم والعمل الذي تعملونه ، فما واقعة على العمل أي المعمول الذي هو النحت والنقش[١].

٢ – ومن الآيات أيضا التي استدل بها الأشاعرة على صحة مذهبهم، قوله تعالى:﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ فَٱعْبُدُوهُ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ ﴾ [٢]

ورأي الأشاعرة أن هذه الآية تنص بظاهرها على أن الله تعالي خالق كل شيء ومنها أفعال العباد – بطبيعة الحال – إذ هي مخلوقة، ولابد لها من فاعل والله تعالى هو فاعلها وخالقها ، يقول امام الحرمين وهو بصدد الاستدلال بهذه الآية على مذهبه: "أن الآية تقتضي تفرد الباري تعالي بخلق كل شيء، فلو كان غيره خالقا مبدعا، لاختفى التمدح بالخلق المحمول على الخصوص ولساغ للعبد أن يتمدح بأنه خالق كل شيء. [٣]

٣ – ومن الآيات التي استدلوا بها كذلك قولة تعالي : ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ۖ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ ۚ

---

(١) مذكرات في التوحيد للمرحوم الشيخ صالح شرف ص٦ وما بعدها .

(٢) سورة الانعام الآية رقم ١٠٢.

(٣) الإرشاد الي قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لإمام الحرمين الجويني ص١٩٨.

سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [1]

والدلالة في هذه الآية من عدة أوجه:

أ - الوجه الأول من الدلالة:

أنه تعالى قال : (الله الذي خلقكم) وهذا عام في ذواتنا وصفاتنا، ثم أكد ذلك بقولة : (ثم رزقكم ثم يميتكم ثم يحييكم) يعني ثم خلق أرزاقكم وعند المخالف – أي المعتزلة – أن العبد يخلق أفعاله ورزقه فهو خلاف ما أخبر الله تعالي به من كونه خالقا لنا ورازقنا .

ب - الوجه الثاني من الدلالة :

قوله : (ثم يميتكم ثم يحييكم) فكما لا يقدر أحدنا أن يخلق موته ولا حياته، فكذلك لا يقدر أن يخلق فعله ورزقة من حركة ولا سكون ولا غير ذلك .

جـ - الوجه الثالث من الدلالة :

أنه سبحانه نزه نفسه عن عقدهم وخبثهم إذ أضافوا فعل شيء وخلقه إلى غيره، فقال : ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [2]

بهذه الآيات وغيرها استدل الأشاعرة على أن الأفعال جميعها خلقها الله عز وجل ومن ضمنها أفعال العباد .

ثانيا : الأحاديث النبوية :

كذلك دعم الأشاعرة مذهبهم باستنادهم على الأحاديث الواردة في

---

(1) سورة الروم الآية رقم ٤٠.

(2) التمهيد للباقلاني ص ٣٠٥، والإنصاف ص ١٢٩.

كتب السنن ومنقولة عن الرسول – صلى الله عليه وسلم – والتي يفيد ظاهرها أن جميع الأفعال من خلق الله تعالى .

١ – من هذه الأحاديث التي استدلوا بها ما روي عن حذيفة رضي الله عنه قال : قال النبي – صلي الله عليه وسلم – " إن الله يصنع كل صانع وصنعته" [١]

يقول الباقلاني بعد ذكره لهذا الحديث : وصنعة الصانع إنما هي بحركاته وأفعال، سواء كانت في صنعة مباحة وطاعة ككتابة القرآن والحديث والفقه أو محظورة من تصوير الحيوان، أو عمل السلاح ليقتل به المسلمين فصح بهذا الخبر أن الله جل وعلا خالق للفاعل منا ولفعله[٢].

٢ – ويستدلوا أيضا بما رواه ابن عمر – رضي الله عنهما – أنه قال رسول الله – صلي الله عليه وسلم – كل شيء بقدر حتى العجز والكيس " [٣]

ويعقب القاضي الباقلاني بعد إيراده لهذا الحديث فيقول : "والمخلوقات منها النافع والضار في العاجل والآجل ، وقد جعل – صلى الله عليه وسلم – كل لك إلى تقدير الله تعالى وخلقه له ، ولم يجعل إلى العباد شيئاً من ذلك "[٤].

---

(١) أخرجه البيهقي – باب بدء الخلق ٢٦٣/٢ – الأسماء والصفات للبيهقي – أحمد بن الحسين الخراساني – تحقيق : عبد الله الحاشدي – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – الناشر : مكتبة سوادي – جدة .

(٢) الإنصاف للباقلاني ص١٤٦

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه – باب كل شيء بقدر ٢٠٤٥/٤ .

(٤) الإنصاف للباقلاني ص١٤٧.

وبعد أن قدمنا بعضا من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي استدل بها الأشاعرة على قولهم بأن الله خالق لأفعال العباد، أرى من المناسب أن نختم هذا المبحث بتعقيب على الآراء التي قيلت في مسألة أفعال العباد.

تعقيب :

لقد وضح لنا أن المذاهب اختلفت وتباينت في مسألة أفعال العباد على النحو الذي سردناه وعرفناه أن في المسألة أربعة مذاهب ظاهرة الجبرية والقدرية، والمعتزلة، والأشاعرة .

ولا يملك الإنسان العاقل إلا رفض المذهبين الأولين الجبرية والقدرية، لأن كلا منهما يؤدي إلى محالات لا تليق بالباري سبحانه وتعالي.

أ - المذهب الأول:" مذهب الجبرية " :

يحط من قيمة الإنسان ولا يجعل للتكليف معنى، كما أنه يؤدي إلي محال لا يليق بذاته سبحانه، وهو أن الله يحاسب عباده على أفعال لا دخل لهم في إيجادها وما ذلك إلا الظلم بعينه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

وهذا المذهب ظاهر البطلان والفساد ، لمخالفته النصوص المحكمة ،ولأنه لو لم يكن للعبد فعل اختياري أصلا لما صح تكليفه مع أنه مكلف بالعبادات ، ولما ترتب استحقاق الثواب والعقاب على أفعاله مع أن استحقاق الثواب والعقاب على العمل ثابت بالنصوص القطعية ، ثم إن إنكار القدرة والإرادة والاختيار في جميع أفعال العباد انكار لما هو بديهي بالوجدان .

ب - المذهب الثاني : " مذهب المعتزلة " :

لا يقل عن الأول فسادا لأنه يقطع الصلة بين الله وبين أفعال العباد

مما يؤدي الي عدم عموم علمه وإرادته كما أنه غير مستساغ عقلا، لأنه لو كان العبد مستقلا في أفعاله استقلالا تاما لكانت واقعة منه على الوجه الذي يريده ويحبه والأمر ليس كذلك فدل كله على أنه غير مستقل في فعله.

يقول ابن قتيبة بعد عرضه لمذهب كل من القدرية والجبرية وكلا الفريقين غالط ، وعن سوي الحق حائد ولو كان الأمر على ما قالوا ولم يكن القدر سراً، ولم ينظر فيه كالناظر في شعاع الشمس، ففيم اختصت الملائكة؟ وفيم احتج آدم وموسي؟

وإنما صار سرا لأنك قادرا وهو عاجز، ومؤيدا وهو ممنوع وترى حازما محروما وعاجزا مرزوقا وشجاعا مخذولا، وجبانا منصورا وعدل الله في القدر أن تعلم أن الله عدل لا يجور، كيف خلق وكيف قدر وكيف أعطى وكيف منع، وأنه لا يخرج من قدرته شيء ولا يكون في ملكوته من السموات والأرض إلا ما أراد وأنه لا دين لأحد عليه ولا حق لأحد قبله فإن أعطي فبفضل وإن العباد يستطيعون ويعملون ويجزون بما يكسبون وأن لله لطيفة يبتدئ بها من أراد ويتفضل بها على من أحب يوقعها في القلوب فيعود بها إلى طاعته ويمنعها من حقت عليه كلمته فهذه جملة ما ينتهي إليه علم ابن آدم من قدر الله عزوجل وما سوى ذلك مخزون عليه [1]

والخطأ الذي وقعوا فيه هو قياسهم أفعال الله تعالى على أفعال العباد، وهو قياس للغائب على الشاهد ، وهذا القياس فضلا عن أنه قياس فاسد في باب العقائد فإنه قياس مع الفارق ، إذ أن العباد واقعون تحت

([1]) الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة ص ٢٣١ وما بعدها .

الشريعة ، فتقاس أفعالهم بمدى مراعاتهم أو مخالفاتهم لتلك الشريعة ، وليس كذلك الله تعالى إذ ليس فوقه مبيح أو حاظرا ، ولقد صدق الله تعالى إذ يقول : ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ (١)

فمذهب المعتزلة إذن غير جدير بالقبول ، لما فيه من الشطط والغلو في حرية الإرادة الإنسانية فمذهبهم هذا يفضي لا محالة إلى إنكار تدخل الإرادة الإلهية في فعل العبد .

ومع هذا الذي نقوله لا نستطيع الحكم على أصحاب هذين المذهبين بأنهم خارجون عن الملة ، لأنهم أصحاب شبه قوية، وقد دفعهم إلى مواقفهم هذه تصورهم لقضية التنزيه الإلهي، ذلك أن الإيمان بالله سبحانه وبوحدانيته المطلقة قد حمل أصحاب القول بالجبر على قولهم هذا ، لأنهم تصوروا أن العبد لو كان موجدا لأفعاله لكان شريكا لله في ناحية من ملكه، كما أن الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والأوامر والنواهي والوعد والوعيد يحمل على القول باستقلال العبد في فعله، إذ كيف يخلق الله في العبد حركة المعصية وبأمره بالطاعة ، وكيف يكون الفعل لله ويعاقب العبد عليه، أليس الامر لغير القادر عبثا واستهزاء، كما أن جزاء العبد على غير فعله بغي وظلم (٢)

كما أن مذهب المعتزلة قد بالغ كثيرا في قدرة الإنسان حين زعم استقلاله بفعله بعيدا عن إرادة الله وقدرته، وهذا يؤدي بالضرورة إلى محاولات لا تليق بذات الباري سبحانه، لأن العبد لو كان يخلق أفعال نفسه

---

(١) سورة الأنبياء الآية رقم٢٣ .

(٢) المختار من كنوز السنة ، د/ محمد عبدالله دراز ص ٣٣٠.

لكانت إرادة الله وقدرته محدودتين، لأنهما لا تتعلقان بأفعال الانسان وهذا قصور في القدرة والإدارة ، لأنه تكون هناك أفعال ليست تجري علي مشيئة الله تعالى ولا اختياره ويكون ههنا خالق كل شيء، ولا يخرج شيء عن قدرته وإرادته .

جـ - المذهب الثالث :" مذهب الاشاعرة " :

حاول الأشاعرة أن يقفوا موقفا وسطا بين الجبرية والقدرية فقالوا بالكسب، إلا أن التوفيق لم يحالفهم وأن الأشاعرة بقولهم بالكسب لم يضيفوا شيئا إلى قول الجبرية، فهو في حقيقة أمره قول بالجبر، وإن جعلوا الكسب وسيطا لمحاولة إيجاد مخرج من لازم قولهم وقد بينا فيما سبق أن فكرة الكسب عند الاشاعرة ، لاقت هجوما لاذعا من كثير من العلماء وقرروا أنها وهم من الأوهام لا حقيقة لها .

وقد أشار صاحب "الجوهرة "إلى المذاهب الثلاثة في أفعال العباد بقوله :

وعندنا للعبد كسب كلفا .... ولكن لا يؤثر فاعرفا
فليس مجبورا ولا اختيارا ..... وليس كلا يفعل اختيارا
فإن يثبنا فبمحض الفضل ..... وإن يعذب فبمحض العدل [1]

فأشار بالبيت الأول إلى مذهب أهل السنة، وحاصل البيت: للعبد في أفعاله الاختيارية كسب بسببه كلف العبد بأفعاله ، وليس مؤثرا في أفعاله بقدرته ،

([1]) تحفة المريد على جوهرة التوحيد – شيخ الإسلام إبراهيم البيجوري ص١٢٥ – طبعة ١٤٤٠ ه – الناشر الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية – القاهرة .

وأشار بالشطرة الأولى من البيت الثاني إلى نفي مذهب الجبرية، وأشار بالشطرة الثانية من البيت الثاني إلى نفي مذهب المعتزلة.

والذي نميل إليه في هذه المسألة: أن الإنسان حر في دائرة من القيود ومعنى هذا أن الإنسان ليس حرا مطلقا ولا مجبرا مطلقا بل يلتقي فيه الجبر مع الاختيار وليس في هذا شيء من التناقض إطلاقا فالإنسان ليس مستقلا استقلالا تاما في فعله لأن إرادته ليست من ذاته كما أنه ليس مجبورا لأن لديه التمييز والترجيح حين يؤثر فعلا علي غيره من الأمور الواقعة تحت إرادته وقدرته، وإلى هذا المعنى يشير صاحب الطوالع بقوله : "وقال أهل التحقيق في هذا المقام لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين الأمرين فهذا هو الحق [١]

وقد قيل لأبي حنيفة – رضي الله عنه – ، ما نقول فيما اختلفوا فيه من القدر؟

فقال : أهل الكوفة وأهل البصرة اختلفوا في القدر على ما علمت وهذه مسألة قد استصعبت على الناس فأنى يطيقونها؟

والذي نقول قولا متوسطا بين القولين، لا جبر ولا تفويض ولا تسليط والله تعالي لا يكلف العباد بما لا يطيقون، ولا أراد منهم ما لا يعلمون، ولا عاقبهم بما لم يعملوا، ولا سألهم عما لم يعملوا ، ولا رضي لهم بالخوض فيما ليس لهم به علم والله أعلم بما نحن فيه، والصواب الذي عنده ونحن مجتهدون ،وكل مجتهد نصيب، إلا أنه يكلفهم الاجتهاد فيما ليس لهم به علم [٢]

---

(١) شرح الطوالع للبيضاوي ص١٩٣، ط / الخيرية بالقاهرة .

(٢) أبو حنيفة وآراؤه وفقهه للشيخ محمد أبو زهرة ص٨٨، ط / دار الفكرة العربي.

فأبو حنيفة رضي الله عنه يرى أنه لا يجوز لإنسان أن يدخل بعقله في متاهات يضل فيها ، أو أن يجهد نفسه فيما فوق طاقته ومدارك فكره وأن العقيدة السليمة هي أن يفوض الإنسان الأمر إلى الله وحده ويعتقد أنه الواحد المنفرد بالخلق القادر على كل شيء، وأن يسلم الإنسان وينقاد إلي ما جاء به الشرع متمثلا في كتاب الله وسنة رسوله – صلي الله عليه وسلم – ، وليعلم يقينا بأنه فوق كل ذي علم عليم .

والعقيدة السليمة في هذه المسألة هي أن يفوض الإنسان منا الأمر فيها إلى الله وحده ، ويعتقد أنه الواحد المنفرد بالخلق القادر على كل شيء، وسر هذه المسألة يعلمه الله تعالى ، ويدع هذه البحوث العلمية التي أثارها الفلاسفة والمتكلمون .

فالواجب علينا إذا التسليم والانقياد في المسائل التي لا يمكن أن تصل إليها العقول إلى ما جاء به الشرع ، فللعقل الإنساني نقطة يقف عندها ، فإذا تجاوزها كان كاذبا فيما يقول ، ومسألة القدر هذه من المسائل التي يفضل فيها التفويض وعدم الخوض ،إذ لا حاجة للبحث فيها خارج حدود الشريعة ،لأن البحث فيها لا يأتي بثمرة . والله أعلم . [1]

([1]) راجع القول المبين ص ٤٣١ .

الخاتمة

بعد هذه الجولة في رحاب أثر إرادة الله تعالى على أفعال الإنسان بين الجبر والاختيار، والتي توقفت من خلالها عند مفاهيم المصطلحات، وعرضت المذاهب المختلفة في هذه القضية، وناقشت الأدلة التي اعتمد عليها كل فريق، يمكننا أن نلخص هذه الدراسة وتوصياتها وذلك من خلال ما يلي :

أولاً : النتائج المستخلصة من البحث :

١ – كان البحث في قضية أفعال العباد عند الفِرَق الكلامية بحثًا عقليًّا دقيقًا تمشيًا مع التطور الذي شهده علم الكلام، وانطلاقًا من فهمهم لنصوص الكتاب والسنة .

٢ – تعتبر قضية أفعال العباد من القضايا الشائكة والصعبة، والتي يعجز الفكر الإنساني أن يقف فيها على القول الفصل، كما أنها تتعلق بأصول عقدية مهمة، كقضية التكليف والثواب والعقاب، والحسن والقبح، والخير والشر .

٣ – بالرغم من اختلاف المذاهب في هذه المسألة بين قائل بالجبر وقائل بالاختيار، وتضارب الأقوال فيها، إلا أن لكل مذهب منطلق ينطلق منه، فالقائلون بالجبر ينطلقون من الكمال الإلهي، حيث يرون أن الفاعل الحقيقي هو الله، ولا خالق سواه، والقائلون بالاختيار يقصدون تنزيه الله تعالى عن الظلم والجور، فوقعوا في الخطأ من حيث يحسبون أنهم يحسنون صنعًا .

٤ – إن ما ذهب إليه الجبرية من القول بأن جميع أفعال العباد اضطرارية وكلها واقعة بإرادة الله وحده، لهو مذهب لم يحالفه التوفيق فيما

ذهب إليه، وهو قول باطل لأنه يترتب عليه بطلان التكاليف والثواب والعقاب، وهو مذهب مخالف للعقل والنقل .

٥ – يتفق المعتزلة وأهل السنة على أن أفعال العباد الاضطرارية مخلوقة لله وحده، وواقعة بقدر الله وحدها، ولكن مع هذا فهم مختلفون في الأفعال الاختيارية من حيث كونها مخلوقة للعبد وحده، أم لله وحده ، كما فصلنا .

٦ – مذهب المعتزلة في هذه القضية، وإن كان منطلقهم تنزيه الله تعالى عن العبث، والتأكيد على عدل الله تعالى وحكمته، إلا أنه ينبني على أصول غير مسلمة عند أهل السنة .

٧ – رد الأشاعرة مذهب الجبرية القائل بأن الإنسان مجبور على أفعاله، وذهب الإمام الأشعري إلى القول بأن أفعال الإنسان هي بالنسبة إليه خلقًا وإبداعًا، وبالنسبة للإنسان كسبًا ووقوعًا عند قدرته، كما رفضوا مذهب المعتزلة .

٨ – تبين لنا من خلال الدراسة أن الإنسان مسير في أشياء، ومخير في أشياء، فهو مخير في الأعمال التي كلفه الله بها كالإيمان بالله ورسله وكتبه واليوم الآخر ... إلخ، والعبد مجبور في تحديد أجله ورزقه ومقدار طوله ولونه ... فالإنسان ليس مجبورًا جبرًا مطلقًا وإلا لبطلت التكاليف، وكذلك ليس حرًّا حرية مطلقة، ولكنه متوسط بين الجبر والاختيار .

ثانياً : التوصيات والمقترحات :

١ – توصي الدراسة بأنه يجب على طلاب العلم والمعرفة والباحثين عن الحقيقة في القضايا الخلافية في علم الكلام، أن يجدوا مدخلاً

للتقريب بين المذاهب المختلفة، متى وجدوا لذلك سبيلاً، والبعد عن التعصب الذي يؤدى إلى الفرقة والشقاق .

٢ – توصي الدراسة بتوخي الحذر والبعد عن الهوى والتعصب لرأي دون آخر بغير دليل واضح، والالتزام بالحيادية في عرض المسائل الخلافية، والالتزام بالأمانة العلمية في النقل، والاعتماد فيما يكتب عن الغير من مصادرهم، لأن هذا أدعى للقبول .

هذا وبالله التوفيق

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم: جل من أنزله.
١ - الإبانة عن أصول الديانة - أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري - الناشر : مكتبة الإيمان - القاهرة .
٢ - أبكار الأفكار في أصول الدين / الإمام سيف الدين الآمدي - تحقيق : أحمد محمد المهدي – طبعة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م / الناشر: دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.
٣ - أبو حنيفة وآراؤه وفقهه - للشيخ محمد أبو زهرة – الناشر: دار الفكرة العربي.
٤ - الاختلاف في اللفظ - ابن قتيبة - ضمن مجموعة تحت عنوان عقائد السلف - طبعة دار المعارف - الإسكندرية .
٥ - الأربعين في أصول الدين - أبو بكر الرازي - تحقيق : أحمد حجازي السقا - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة
٦ - الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد - امام الحرمين الجوينى - تحقيق : أسعد تميم - الطبعة الثالثة ١٩٩٦ - الناشر مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت .
٧ - أساس البلاغة – جار الله محمود الزمخشري - تحقيق: محمد باسل عيون السود - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، الناشر – دار الكتب العلمية ، بيروت.

٨ - الإسلام والعقل د/ عبدالحليم محمود - طبعة دار الكتب الحديثة ١٩٧٣ م .

٩ - الأسماء والصفات للبيهقي - أحمد بن الحسين الخراساني - تحقيق :عبد الله الحاشدي - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - الناشر :مكتبة سوادي - جدة .

١٠ - أصول التصوف الاسلامي - يحيي هاشم حسن - طبعة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م- الناشر - مطبعة السلام القاهرة.

١١ - أفعال الله وأفعال العباد - د: سعد الدين السيد صالح - طبعة دار الطباعة المحمدية .

١٢ - الآمدي وآراؤه الكلامية - د: حسن الشافعي - الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

١٣ - الانتصار والرد على ابن الراوندي - أبي الحسن الخياط المعتزلي - طبعة ١٩٥٢ م - الناشر :دار الكتب العلمية - القاهرة .

١٤ - الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به - أبو بكر الباقلاني - تحقيق : عماد الدين حيدر - الطبعة الأولى ١٩٨٦م - الناشر : عالم الكتب - بيروت .

١٥ - الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به - القاضي الباقلاني - تحقيق : الشيخ : محمد زاهد الكوثري - الطبعة الثانية ٢٠٠٠م - الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث .

١٦ - كتاب التمهيد لقواعد التوحيد - للإمام أبي المعين النسفي - طبعة ١٩٨٦م - الناشر: دار الطباعة المحمدية .

١٧ – الإيمان أركانه حقيقة ونواقضه – محمد نعيم – طبعة ١٩٩٩م – الناشر: دار الفرقان .

١٨ – البراهين الواضحة في العقائد والأخلاق الإسلامية – د : عبد العزيز سيف النصر ، د محمد ابو الغيط ، ــ طبعة ١٩٧٨ م – الناشر: دار الأزهر – القاهرة .

١٩ – تاج العروس من جواهر القاموس– محمد بن مرتضي الزبيدي – الناشر: دار الهداية طبعة ١٩٧٣– القاهرة .

٢٠ – تاريخ الجهمية والمعتزلة ، جمال الدين القاسمي – طبعة ١٣٣١م الناشر: دار المنار – القاهرة .

٢١ – تاريخ المذاهب الإسلامية – للإمام محمد أبو زهرة – طبعة : دار الفكر العربي .

٢٢ – التبصير في الدين– أبي المظفر الاسفراييني – تحقيق :الشيخ محمد زاهد الكوثري – الطبعة الأولي ١٣٥٩هـ – ١٩٤٠ هـ – الناشر : مطبعة الأنوار.

٢٣ – تجديد في المذاهب الفلسفية والكلامية – د: عاطف العراقي – طبعة ١٩٧٤م – الناشر: دار المعارف – القاهرة.

٢٤ – تحفة المريد على جوهرة التوحيد – شيخ الإسلام إبراهيم البيجوري – طبعة ١٤٤٠ هـ – الناشر الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية – القاهرة.

٢٥ – التعريفات – علي بن محمد الجرجاني– الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، الناشر– دار الكتب العلمية – بيروت.

٢٦ – التعريفات الشريف الجرجاني – طبعة ١٩٣٨م – الناشر: مكتبة الحلبي – القاهرة. المعتزلة – د: زهدي جار الله – طبعة ١٩٤٧م – القاهرة .

٢٧ – التفكير الفلسفي في الإسلام، د/ عبدالحليم محمود – طبعة١٩٨٤ م – الناشر : دار المعارف – القاهرة .

٢٨ – تقريب المرام – الشيخ عبدالقادر بن محمد السنندجي في شرح تهذيب الكلام للإمام التفتازاني– طبعة ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

٢٩ – تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل – القاضي الباقلاني – تحقيق: عماد الدين أحد حيدر – طبعة ١٩٩٣ – الناشر مؤسسة المكتب الثقافية – بيروت .

٣٠ – التمهيد لقواعد التوحيد – أبو المعين النسفي – تحقيق حبيب الله حسن محمد – الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – الناشر : دار الطباعة المحمدية .

٣١ – التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع – أبي الحسن الملطي – طبعة ١٩٤٩ – القاهرة .

٣٢ – التوحيد – أبي منصور الماتريدي – تحقيق د: فتح الله خليف – الناشر: دار الجامعات المصرية

٣٣ – الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه – محمد بن إسماعيل الجعفري – تحقيق : : محمد زهير ناصر – الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ – الناشر :دار طوق النجاة .

٣٤ – حاشية على شرح العقائد النسفية – عبد الحكيم السيالكوتي – الطبعة الثانية ١٩٣٩ م – الناشر : مطبعة محمد علي صبيح

٣٥ - الخطط - المقريزي - طبعة ١٣٢٤ هـ - طبعة القاهرة .

٣٦ - رسالة الإدارة والأمر، مجموعة الرسائل الكبري لابن تيمية

٣٧ - شرح الأصول الخمسة - أحمد بن الحسين بن أبي هاشم - تحقيق :د: عبد الكريم عثمان - الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - الناشر: مكتبة وهبة - القاهرة

٣٨ - شرح الأصول الخمسة - القاضي عبد الجبار - تحقيق :عبد الكريم عثمان - الطبعة الثانية ١٩٨٨م - الناشر : مكتبة وهبة - القاهرة

٣٩ - شرح الأصول الخمسة - القاضي عبدالجبار- تعليق /الإمام أبي هاشم أحمد بن الحسين- تحقيق/ عبدالكريم عثمان- الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ- ١٩٦٥م- الناشر مكتبة وهبه.

٤٠ - شرح الطوالع للبيضاوي - ط / الخيرية بالقاهرة .

٤١ - شرح العقائد النسفية - التفتازاني - تحقيق د: أحمد حجازي السقا - طبعة ١٩٨٨م - الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة .

٤٢ - شرح العقائد النسفية للتفتازاني - تحقيق طه عبد الرؤوف سعد - طبعة ٢٠٠٠م - الناشر :المكتبة الأزهرية

٤٣ - شرح الفقه الأكبر- القاري علي السلطان - تحقيق مروان الشعار- الطبعة الأولي ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م

٤٤ - الكليات - أبو البقاء الكفوي-الطبعة الثانية ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م- الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت.

٤٥ - شرح المسامرة بشرح المسايرة - تحقيق : محمد محي الدين عبد

الحميد – طبعة مكتبة المحمودية – القاهرة .

٤٦ – شرح المقاصد – سعد الدين التفتازاني – تحقيق :عبد الرحمن عميرة – الطبعة الثانية ١٤١٩هـ – الناشر: عالم الكتب – بيروت

٤٧ – شرح المقاصد في علم الكلام – سعد الدين التفتازاني – طبعة ١٩٨٩ م – الناشر: بيروت .

٤٨ – شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل – محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية – الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

٤٩ – العقائد الإيمانية في العقيدة الإسلامية – عبد السلام عبده – طبعة ١٩٧١ م .

٥٠ – عقائد وأخلاق – تأليف لجنة من قسم العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين – طبعة ١٩٧٤ م – الناشر مكتبة التراث .

٥١ – العقيدة الإسلامية أصولها وتأويلاتها – أ د /محمد عبد الستار مختار – طبعة: دار الهدى للطباعة و النشر .

٥٢ – العقيدة الإسلامية والأخلاق – د: محي الدين الصافي ، محمد ربيع الجوهري – طبعة ١٩٨٤ هـ – الناشر: دار المنار – القاهرة .

٥٣ – علم التوحيد في ثوب جديد – عبد السلام عبده – طبعة ١٩٨٠م – الناشر: مطبعة الفجر الجديد – القاهرة

٥٤ – غاية المرام في علم الكلام – تحقيق د: حسن محمود عبد اللطيف – طبعة ١٩٧١م – الناشر : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة

.

٥٥ – فجر الإسلام– أحمد أمين ــ طبعة : دار الشباب – القاهرة .

٥٦ – الفرق الكلامية الإسلامية مدخل ودراسة – د: علي عبد الفتاح المغربي – طبعة ١٩٦٨م – القاهرة

٥٧ – الفرق بين الفرق للبغدادي – حققه محمد عثمان الخشت – طبعة ١٩٨٨ م – الناشر : مكتبة ابن سينا

٥٨ – الفصل في الملل والأهواء والنحل – ابن حزم الأندلسي – طبعة ١٣٤٨ هـــ – الناشر: مكتبة صبيح – القاهرة

٥٩ – الفلسفة الأخلاقية في الفكر الإسلامي، د/ أحمد محمود صبحي – طبعة ١٩٨٣م – الناشر : دار المعارف – القاهرة .

٦٠ – فلسفة المعتزلة – البير نصري – الناشر: دار الثقافة – الإسكندرية .

٦١ – في العقائد الإسلامية والأخلاق – د: عوض الله حجازي وآخرين – طبعة ١٩٧٧م – الناشر : دار الطباعة المحمدية .

٦٢ – القرآن والفلسفة، د/محمد يوسف موسى ــ طبعة ١٩٥٨م – الناشر : دار المعارف – القاهرة .

٦٣ – القضاء والقدر في الإسلام – الدسوقي– الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ – الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت

٦٤ – القول السديد في علم التوحيد – أبو دقيقة – تحقيق د: عوض الله حجازي – الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية – بدون تاريخ .

٦٥ – القول المبين في أهم قضايا علم أصول الدين – أ د :محمد المهدي – الطبعة الأولى – ٢٠٠٠ م – الناشر : المطبعة العربية .

٦٦ – كتاب الأربعين في أُصول الدين / الامام أبي حامد الغزالي – طبعة ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م – الناشر – دار الجبل – بيروت .

٦٧ – الكفاية في الهداية – الإمام نور الدين الصابوني – دار المخطوطات

العربية .

٦٨ – لسان العرب – جمال الدين بن منظور الأنصاري – الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ – الناشر : دار صادر – بيروت.

٦٩ – اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع – أبي الحسن الأشعري – تحقيق د: حمودة غرابة – طبعة ١٩٥٥م – الناشر : مكتبة الخانجى – القاهرة.

٧٠ – لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية – أحمد بن سالم السفاريني الحنبل – الطبعة الثانية ١٩٨٢ م – الناشر مكتبة الخافقين .

٧١ – محاضرات في نشأة علم الكلام والفرق الإسلامية، د/ عوض الله حجازي ـ مطبعة الكليات الأزهرية .

٧٢ – محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين – أبو بكر الرازي – تحقيق : طه عبد الرؤوف – الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية

٧٣ – المحيط بالتكليف – حسن بن متوية – تحقيق : د/عمر السيد عزمي ، د: أحمد فؤاد الأهواني – الناشر :الدار المصرية .بدون طبعة

٧٤ – المختار من كنوز السنة، د/ محمد عبد الله دراز – طبعة : القاهرة

٧٥ – المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار ،ضمن كتاب رسائل العدل والتوحيد ، لأبي الحسن البصري ..

٧٦ – مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين – ابن القيم الجوزية – الطبعة الأولى ١٩٨٨م – الناشر : دار الفكر – بيروت .

٧٧ – مذاهب الإسلاميين – د: عبد الرحمن بدوي – طبعة ١٩٧١م – الناشر: دار العلم للملايين .

٧٨ – مذكرات في التوحيد للمرحوم الشيخ صالح شرف .

٧٩ – المسامرة شرح المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة – ابن الهمام محمد بن عبد الواحد الحنفي – الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ – الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت .

٨٠ – المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – مسلم بن الحجاج النيسابوري – تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي – الناشر : دار احياء التراث العربي – بيروت .

٨١ – المطالب العالية من العلم الإلهي– الامام فخر الدين الرازي– تحقيق أحمد حجازي– الطبعة الأولي ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧مـ / الناشر دار الكتاب العربي – بيروت.

٨٢ – المعجم الفلسفي– د/ عبدالمنعم الحفني– الطبعة الأولى– ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م– الناشر : الدار الشرقية.

٨٣ – المعجم الفلسفي/ د: جميل صليبا / طبعة ١٩٨٢م – الناشر : دار الكتاب اللبناني.

٨٤ – معجم مقاييس اللغة – أحمد بن فارس القزويني – تحقيق: عبد السلام محمد هارون – طبعة ١٩٧٩م – الناشر : دار الفكر – بيروت .

٨٥ – المغني في أبواب التوحيد والعدل ، القاضي أبي الحسن عبدالجبار – تحقيق . – د/ إبراهيم مدكور – الناشر وزارة الثقافة.

٨٦ – المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار – تحقيق أحمد الأهواني ، إبراهيم مدكور – الطبعة الأولى – الناشر مطبعة مصر .

٨٧ – مفاتيح العلوم – محمد بن أحمد الخوارزمي– تحقيق: ابراهيم الأنباري – الطبعة الثانية– الناشر– دار الكتاب العربي– بيروت.

٨٨ – مفتاح السعادة – طاش كبرى زادة – طبعة حيدر آباد .

٨٩ – الملل والنحل – الشهرستانى – طبعة ١٩٧٦م – الناشر مؤسسة الحلبي – القاهرة .

٩٠ – الملل والنحل– محمد بن عبدالكريم الشهرستاني– تحقيق :عبد الأمير علي مهنا، علي مهنا– الطبعة الثالثة ١٩٩٣م– الناشر: دار المعرفة – بيروت

٩١ – من قضايا العقيدة الإسلامية – د: أحمد عجيبة – الناشر : مكتبة طنطا الحديثة .

٩٢ – موقف البشر تحت سلطان القدر – الشيخ: مصطفى صبري – طبعة ١٣٥٢هـ – الناشر المكتبة السلفية – القاهرة .

٩٣ – نشأة الأشعرية وتطورها – د: جلال محمد موسى – الطبعة الأولى ١٩٧٥م – الناشر دار الكتاب اللبناني .

٩٤ – نشأة التفكير الفلسفي في الإسلام د/ على سامى النشار – طبعة ١٩٧٧ م – الناشر: دار المعارف – القاهرة .

٩٥ – نهاية الإقدام في علم الكلام – الشهرستاني – الناشر : مكتبة زهران – القاهرة .